دول مجلس التعاون الخليجي وعضوية منظمة الجات: الفرص والمحاذير

يوسف خليفة اليوسف *

مقدمة

لقد كثر الحديث في الآونة الأخيرة عن منظمة الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (الجات) والتي قام أعضاؤها الذين يزيدون على ١٢٠ في يوم ٢٣ من فبراير ١٩٩٤ بتوقيع بنود آخر جولة مفاوضات تجارية تمت في إطار هذه المنظمة وعرفت بجولة الأوروغواي. وجدير بالذكر أن البدء في تطبيق بنود اتفاقية الأوروغواي في عام ١٩٩٥ سيتزامن مع قيام منظمة جديدة تحل محل منظمة الجات ويتكامل دورها مع أدوار المنظمات الدولية الأخرى كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي وسيطلق على هذه المنظمة الجديدة منظمة التجارة الدولية (World Trade Organization). وتعتبر جولة الأوروغواي أهم جولات المفاوضات التجارية التي تمت منذ تأسيس منظمة الجات عام ١٩٤٧ وذلك لأن هذه الجولة استطاعت أن تحقق تقدما ملموسا فيما يتعلق بتحرير التجارة في بعض القطاعات التي عجزت الجولات السابقة عن إحراز أي تقدم فيها كالمنتوجات الزراعية وصناعة المنسوجات ذلك بالإضافة إلى أنها قد أدخلت قطاعات جديدة تحت مظلة أنظمة التجارة الدولية التي لم تكن موجودة أصلا كتجارة الخدمات والاستثمارات الأجنبية وحقوق الملكية الفكرية. هذا وقد كانت دولة الكويت عضوا في منظمة الجات منذ فترة طويلة وقد انضمت كل من الامارات والبحرين وقطر إلى المنظمة عام (١٩٩٤) ومن المتوقع انضمام كل من السعودية وعمان إلى عضوية هذه المنظمة في المستقبل القريب كما تشير إلى ذلك تصريحات المسؤولين في الدولتين المذكورتين.

وتهدف هذه الورقة إلى إلقاء الأضواء على أبعاد انضمام دول المجلس إلى هذه المنظمة

* قسم الاقتصاد ـ كلية العلوم الاقتصادية والإدارية ـ جامعة الإمارات العربية المتحدة.

وانعكاسات عضويتها على مستقبل مسيرتها التنموية واقتراح بعض السياسات التي يمكن لهذه الدول أن تتبناها خلال السنوات القادمة من أجل تعظيم منافعها من هذه العضوية.

وتنقسم الورقة إلى مقدمة وأربعة أجزاء وخاتمة. **فالجزء الأول** هو شرح مختصر لأهم المرتكزات التي تقوم عليها منظمة الجات والظروف التي نشأت فيها. أما **الجزء الثاني** فهو عبارة عن تقويم لتجربة هذه المنظمة منذ تأسيسها وحتى الوقت الحاضر وذلك من أجل استيعاب الدروس والعبر من النتائج التي تمخضت عن الجولات السبع التي سبقت جولة الأوروغواي الأخيرة. وفي **الجزء الثالث** تحليل لأهم نتائج اتفاقية الأوروغواي وآثارها المتوقعة على اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي. ويعود تركيزها على هذه الاتفاقية الأخيرة إلى شمولية القضايا التي عالجتها والتي سبق ذكرها ذلك بالإضافة إلى كونها أول جولة مفاوضات تشارك فيها الدول النامية بصورة فعلية مقارنة بالجولات السابقة التي لم يكن لهذه الدول دور يذكر فيها، والدليل على ذلك أن هذه الدول لم تكن تقدم أية بيانات عن أوضاع الحواجز في اقتصادياتها إلى منظمة الجات خلال الجولات السابقة ولكنها قدمت هذه البيانات خلال الجولة الأخيرة. بعد ذلك ننتقل إلى **الجزء الرابع** من الورقة والذي نحاول أن نقدم فيه خطوطا عريضة للكيفية التي يمكن بها لدول المجلس أن تعظم منافعها من عضوية الجات. وأخيرا نختتم الورقة بملخص لأهم القضايا التي تم التطرق إليها.

أولاً: نشأة ومرتكزات وآليات منظمة الجات

لقد شهدت التجارة الدولية ازدهارا ملموسا خلال السنوات الأخيرة من العشرينيات مما أدى إلى زيادة التبادل التجاري خاصة بين الدول الصناعية. ففي عام ١٩٢٩ كانت الولايات المتحدة تنتج ما يقارب ٤٥٪ من المنتوجات الصناعية العالمية وتمثل صادراتها أكثر من ٢٠٪ من اجمالي الصادرات العالمية. غير أن الكساد الاقتصادي في الثلاثينيات دفع بكثير من الدول الصناعية إلى تبني سياسات حمائية متعددة من بينها التحكم في العملة وعقد اتفاقات تجارية ثنائية وفرض القيود الكميةبأشكالها وزيادة معدلات التعريفة الجمركية. وقد نتج عن هذا التزايد في النزعة الحمائية تراجع في حجم التجارة الدولية التي أصبحت تساوي عام ١٩٣٣ حوالي ثلث ما كانت عليه عام ١٩٢٩[1]. لذلك فقد سعت الدول الصناعية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية من أجل قيام منظمة للتجارة العالمية تكون مهمتها الأولى تنظيم السياسات التجارية بين دول العالم لتسهيل التجارة وتجنب العودة إلى النزعة الحمائية التي

1 - Carbaugh RJ., International Economics, Fourth Edition (Wadsworth Publishing Company), 1992, P.177.

تميزت بها حقبة الثلاثينيات والتي كانت من بين أسباب عدم الاستقرار الذي أدى إلى نشوب الحرب العالمية الثانية. وعلى الرغم من أن هذه المنظمة المقترحة لم تحظ بتأييد بعض الدول الأوروبية ولم يوافق عليها الكونغرس الأمريكي خوفا من سلبها لبعض صلاحياته التشريعية، إلا أن الجهود استمرت من قبل الولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية لإيجاد إطار للمفاوضات التجارية بين دول العالم وتمخض عنها اجتماع في جنيف عام ١٩٤٧ ونتج عن هذا الاجتماع اتفاقية عامة للتعريفات الجمركية والتجارة ولدت على أثرها المنظمة التي تعرف اليوم بمنظمة الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة أو منظمة الجات[٢]. ولقد كان الهدف الرئيسي لهذه المنظمة هو إيقاف أي زيادة في الإجراءات الحمائية على التجارة الدولية وتوفير الإطار المؤسسي والنظري للتفاوض حول تقليل الحواجز الجمركية وغير الجمركية القائمة بين الدول وبخاصة الصناعية منها. وتستمد هذه المنظمة إطارها النظري من نظرية التجارة الدولية الحديثة التي تنص على أن قيام كل دولة من دول العالم بإنتاج وتصدير السلعة التي تتمتع في إنتاجها بميزة نسبية (أي السلعة التي تستطيع إنتاجها بتكلفة نسبية أقل من غيرها من الدول) وإزالة كافة الحواجز على حركة هذه السلع ستؤدي إلى زيادة الرفاه الاقتصادي العالمي وذلك من خلال زيادة حجم كل من الانتاج والاستهلاك العالميين. ولا شك في أن تحرير التجارة بين الدول يؤدي إلى توسيع نطاق السوق وزيادة المنافسة والتخصص وبالتالي رفع كفاءة استغلال الموارد[٣]، غير أن درجة استفادة الدول من تحرير التجارة تتفاوت بتفاوت هذه الدول من حيث حجم مواردها ونوعيتها ودرجة التقدم العلمي الذي أحرزته. لذلك فمن المتوقع أن تكون استفادة الدول الصناعية من عملية تحرير التجارة أكبر مقارنة بالدول النامية وذلك بسبب الشوط الطويل الذي قطعته الأولى في تطوير صناعاتها وتنويع اقتصادياتها ورفع قدراتها التقنية التي أدت إلى رفع كفاءة استغلالها لمواردها وتقليل كلفة انتاجها وبالتالي تحسين قدرتها التنافسية. وبالتالي فلا بد لنا ونحن بصدد تقويم أداء منظمة الجات أن نتذكر أننا لن نتحدث في هذه الورقة عن منطقية المبادىء التي تقوم عليها هذه المنظمة والتي تساوي بين الدول الصناعية والدول النامية مع استثناءات شكلية للمجموعة الأخيرة، بل إن كل اهتمامنا سيتركز على درجة الالتزام بهذه المبادىء من قبل الدول الصناعية خلال السنوات الماضية بالرغم من اجحافها (أي المبادىء) في حق الدول النامية.

---

2 - Graham Tr., "Global Trade: War & Peace", Foreign Policy, 50, (Spring 1983), PP: 124-137.

3 - Dillon, P. et al., "Assessing the usefulness of International Trade Theory For Policy Analysis", In J.S Odell and T. Willet (Ed) International Trade Policies (The University Of Michigan Press), 1993. PP: 21-54.

تقوم منظمة الجات على مرتكزين أساسيين هما:

أ) مبدأ عـدم التمييز والذي ينـص على أن الدولة التـي تقوم بتخفيـض تعريفتها الجمـركية مقابـل دولة أخـرى لا بد لها مـن معاملة بقيـة الدول الأعضـاء في منظمة الجات بـالمثل، أي أن التخفيـض المقترح بين الدولتين يسري على بقيـة الأعضـاء ولا ينحصر في الدولتين المذكـورتين وهذا يعني أن الاتفاقـات التي تتم في إطار منظمة الجات تساعد على تحريـر التجارة بدرجة أكبر مـن الاتفاقـات الثنائيـة التي تتـم خـارجها وتنحصر آثـارها على الـدولتين الداخلتين في هـذه الاتفاقات (شرط أولى الدول بالمراعاة). ولكن المنظمة استثنت من هذا المبدأ حالتين.

الأولى تتعلق بقيام الاتحادات الجمـركية ومناطق التجارة الحرة. ففي حـالة انضمام دولة إلى أحد هذين التجمعين، فإنه بإمكانها أن تزيـل تعرفتها الجمركية على وارداتها من الدول الأعضاء في التجمع وتبقيها على وارداتها من الدول الأخرى أي غير الأعضاء في التجمع.

أما الاستثناء الثـاني بمبدأ عدم التمييز فقد تمت الموافقة عليـه عام ١٩٧١ وينص على السماح للدول الصناعية بإعطاء معاملة تفضيلية لصادرات الدول النامية إليها نظراً لحداثة استقلال هذه الدول الأخيرة وضعف اقتصادياتها مقارنة بالدول الصناعية[٤].

ب) أما المبدأ الثـاني فهو متعلق بمنع استخدام القيود الكميـة (أو غير الجمركية)[٥] كوسيلة للحماية وتأكيد استخدام التعريفة الجمركية بدل هذه القيود، وذلك نظراً للتشوهات الاقتصادية التي تحدثها القيود الكميـة سواء في الإنتاج أو الاستهلاك. إلا أن هذا المبدأ كـانت له استثناءات كـذلك أهمهـا السماح باستخـدام هذه القيـود الكمية في حـالة تفـاقم الاختـلالات في موازيـن المدفوعات وفي حالة المنتوجات الزراعية ولكن في حالات محددة[٦].

ولقد اعتمدت منظمـة الجات على جولات المفاوضات التجـارية لتحقيق مبادئهـا التي بلغ عـددها ٨ جـولات أهمها مـن حيث الانجـازات الجولـة الأولى عام ١٩٤٧ في جنيـف وجولـة كنيـدي (١٩٦٢ ــ ١٩٦٧) وجـولـة طـوكيـو (١٩٧٣ ــ ١٩٧٩) والجولـة الأخيرة أو جـولـة الأوروغواي (١٩٨٦ ـ ١٩٩٣).

---

4 - Virvan, A. et al., Trade Routes To Sustained Economic Growth (Macmillan Press), 1987 P XIX.

٥ ـ القيود الكمية (غير التعريفيـة أو غير الجمركية) تحدد كمية السلعة التي تدخل في التبـادل التجاري ومن أمثلتها حصص الواردات والقيود الطوعية والإجراءات الإدارية والصحية وشروط المحتوى المحلي.

6 - Ingram JC. and Dunn, JR.R, International Economics, Third Edition (John Wiley & Sons Inc), 1993, PP: 186-187.

ثانيا: منظمة الجات بين الواقع والطموح

قبل أن ننتقل إلى تحليل الآثار المتوقعة لاتفاقية الأوروغواي على اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي لا بد لنا أولا من تقييم أداء الجولات السابقة ومعرفة جوانب النجاح والإخفاق في مسيرة منظمة الجات وأسباب كل منهما. وفي اعتقادنا أن هذا التقويم يعتبر مكونا أساسيا في عملية تطوير استراتيجية فعالة لتفاعل دول المجلس مع بقية دول العالم في إطار منظمة التجارة الدولية التي ستحل محل منظمة الجات ابتداء من عام ١٩٩٥. وتحقيقا لهذا الهدف سنحاول التركيز على أداء المنظمة المذكورة فيما يتعلق بمدى ما حققته من تقليل لكل من الحواجز الجمركية وغير الجمركية خلال الجولات السبع التي سبقت جولة الأوروغواي.

أ) الحواجز الجمركية: استطاعت منظمة الجات أن تحقق تقدما ملموسا فيما يتعلق بتخفيض الحواجز الجمركية خاصة بين الدول الصناعية. ففي الجولات السابقة لجولة طوكيو توصلت الدول الأعضاء إلى تخفيض ملموس في متوسط التعرفة الجمركية على السلع المصنعة. فبعد ان كانت هذه التعرفة تعادل في المتوسط ٤٧٪ في هذه الدول عام ١٩٤٧، انخفضت إلى ما بين ٦٪ و٨٪ في بداية السبعينيات أي قبل جولة طوكيو. أما بعد جولة طوكيو فقد أصبحت هذه التعرفة تعادل ٦٪ في المجموعة الأوروبية ٤,٥٪ في اليابان ٩,٤٪ في الولايات المتحدة الأمريكية [٧]. ويرى البعض أن هذا التراجع في معدلات التعرفة الجمركية كان سببا رئيسيا في معدلات النمو المرتفعة التي حققتها التجارة الدولية وحققها الدخل العالمي خلال الفترة المذكورة. فعلى سبيل المثال كانت معدلات النمو السنوية لكل من التجارة الدولية والدخل العالمي خلال الفترة ١٩٥٣ ـ ١٩٦٣ تعادل ١,٦٪ و٣,٤٪ على التوالي. ثم ارتفعت هذه النسب لتصل إلى ٩,٨٪ و١,٥٪ خلال الفترة ١٩٦٣ ـ ١٩٧٣، وتراجعت بعد ذلك إلى ٨,٢٪ و١,٥٪ على التوالي خلال الفترة ١٩٧٣ ـ ١٩٨٣. وقد يعزى التراجع في معدلات النمو في الفترة الأخيرة إلى آثار الحواجز غير الجمركية التي تزايدت منذ بداية السبعينيات كما سنوضح لاحقا[٨].

وقد تراجعت كذلك التعرفة الجمركية التي تفرضها الدول الصناعية على وارداتها من الدول النامية وان كان ذلك بمعدل أقل من معدل تراجعها بين الدول الصناعية. فلقد انخفضت التعرفة الجمركية على واردات الولايات المتحدة من الدول النامية من ٤,١١٪ قبل جولة

---

7 - World Bank, World Development Report 1987, (Oxford University Press), 1987, PP: 136-137.

8 - Bhagwati, J., Protectionism, (Mit Press), 1989, Pp: 3-5.

طوكيو إلى ٨,٧٪ بعد الجولة أي انخفاض قدره ٢٤٪، وفي اليابان كان التراجع من ١٠٪ إلى ٦,٨٪ ، وفي دول المجموعة الأوروبية من ٩,٨٪ إلى ٧,٦٪[٩]، أما دول مجلس التعاون الخليجي فلا يزال النفط الخام الذي يمثل المصدر الرئيسي لإيراداتها وصادراتها يتعرض لكافة أنواع الضرائب الاستهلاكية التي تفرضها الدول الصناعية والتي لا تختلف في آثارها عن التعرفة الجمركية حيث إن الضرائب الاستهلاكية المذكورة تؤدي إلى تحويل جزء كبير من الريع النفطي من الدول المنتجة إلى الدول المستهلكة،ذلك بالإضافة إلى أثرها السلبي على أسعار النفط وإيراداته. فعلى سبيل المثال كان عائد دول المجموعة الأوروبية من الضرائب المفروضة على استهلاكها النفطي عام ١٩٩٢ (٨,١١مليون برميل في اليوم) يساوي ٢٠٠ مليار دولار في الوقت الذي كانت فيه إيرادات تصدير نفس الكمية من الدول المنتجة للنفط تعادل ٧٥ مليار دولار. بل إن الحكومة الإيطالية وحدها كان عائدها الضريبي على استهلاكها اليومي من النفط والبالغ مليوني برميل يساوي عائد المملكة العربية السعودية من انتاج أكثر من أربعة أضعاف الكمية[١٠]. وفي منتصف الثمانينيات عندما بدأت بعض دول المجلس بانتاج وتصدير المنتجات البتروكيماوية التي لها فيها ميزة نسبية، قامت دول المجموعة الأوروبية بفرض ضريبة قدرها ١٣,٥٪ على هذه الصادرات[١١]، وكان التبرير هو أن هذه الصناعات تعتمد على مدخلات انتاجية (النفط والغاز) مدعمة. أما المبرر الفعلي لهذه التعرفة الجمركية فهو حماية الصناعات البتروكيماوية الأوروبية. وهناك توجه في الوقت الحاضر لدى الدول الصناعية لإضافة ضريبة أخرى على الصادرات النفطية وهي ضريبة الكربون والمبررات هذه المرة تشتمل على حماية البيئة ورفع كفاءة استخدام النفط، أما المبررات الفعلية لهذه الضريبة المقترحة فهي في اعتقادنا محاولة تدوير الريع النفطي من الدول المنتجة للنفط وعلى رأسها دول المجلس واستخدامها لعلاج جزء من عجز الموازنة العامة الذي تعاني منه الدول الصناعيةذلك بالإضافة إلى تقليلها للطلب على النفط الخام وبالتالي مساعدتها في تخفيض أسعار النفط. وتشير بعض التوقعات إلى أن هذه الضريبة ستؤدي في حالة تطبيقها إلى تراجع إيرادات دول منظمة الأوبك خلال الفترة ١٩٩٢ ـ ٢٠٠٥ بحوالي ٧٥ مليار دولار[١٢].

9 - World Bank, World Development Report 1987, (Oxford University Press), 1987, P.136.

10 - Stanislaw, J. and Yergin, D., "Oil: Reopening the door", Foreign Affairs, Sep/oct, 1993, P.89.

11 - Johany , A. et al., The Saudi Arabia Economy, (Croom Helm), 1986, P126.

١٢ ـ انظر منظمة الأقطار المصدرة للنفط، تقرير الأمين العام الثامن عشر، ١٩٩١.

نخلص مما سبق إلى أن منظمة الجات استطاعت أن تحقق انجازات ملموسة فيما يتعلق بتقليل الحواجز الجمركية على حركة السلع المصنعة بين الدول الصناعية، كما حققت بعض التقدم فيما يتعلق بتسهيل صادرات الدول النامية الأخرى، أما صادرات دول مجلس التعاون الخليجي فقد تعرضت ولاتزال تتعرض كما رأينا لعوائق جمركية متزايدة خاصة النفطية منها والتي يعتمد مستقبل التنمية في هذه الدول عليها. فما هو سبب هذا الموقف من الدول الصناعية تجاه دول المجلس؟ هل ذلك لأن هذه الدول ليست فقيرة بمقياس دخل الفرد، وبالتالي فهي لا تحظى بعطف الدول الصناعية؟ أم أنها ضعيفة بمعايير الدول الحديثة وبخاصة الصناعية منها، ولذلك هي لا تمتلك الموقف التفاوضي الذي يؤهلها للحصول على حقوقها الاقتصادية التي تنص عليها اتفاقية الجات؟ أم أن الإجابة تكمن في الأمرين معا[١٣] ؟ ان مفاتيح الإجابة على هذه التساؤلات تكمن في تحليل التطورات التي طرأت على الحواجز غير الجمركية منذ قيام منظمة الجات وحتى الوقت الحاضر وهو الموضوع الذي ننتقل إلى الحديث عنه في الفقرات التالية.

ب) الحواجز غير الجمركية: إن النجاح الذي حققته منظمة الجات في تقليل معدلات التعرفة الجمركية على حركة السلع المصنعة منذ الحرب العالمية الثانية وحتى الوقت الحاضر لا يعتبر مقياسا لنجاح هذه المنظمة في تحرير التجارة العالمية وذلك لأن التراجع المذكور في الحماية الجمركية التي كانت سائدة في الدول الصناعية قد واكبته زيادة ملموسة في القيود غير الجمركية خاصة منذ بداية السبعينيات. وتشير البيانات المتوافرة إلى أن هذه الحواجز كانت تغطي في المتوسط حوالي ١٣٪ من واردات الدول الصناعية عام ١٩٨١ ثم تزايدت هذه الحماية لتصل إلى ١٦٪ عام ١٩٨٦[١٤]. وجدير بالملاحظة أن هذه الحواجز غير الجمركية هي في الغالب إما متعارضة كلية مع بنود منظمة الجات، أو هي عبارة عن سوء استخدام أو تفسير لبعض هذه البنود كما سيتضح من الأمثلة التالية التي نذكرها على سبيل المثال لا الحصر وذلك لتوضيح واقع ممارسات الأطراف المتعددة في لعبة التجارة الدولية ومقارنة هذه الممارسات بالمبادىء التي تقوم عليها منظمة الجات.

١ ــ المنتوجات الزراعية: تمنع قوانين الجات استخدام القيود الكمية على الواردات

---

١٣ ـ لقد ساعدت الولايات المتحدة مثلا كثيرا من الدول التي تربطها بها مصالح اقتصادية وغير اقتصادية وعلى حساب مصالحها الاقتصادية في أحيان كثيرة على تحقيق مستوى متقدم من التصنيع كما حصل منذ الحرب العالمية الثانية في حالة دول أوروبا الغربية واليابان وبعض دول شرق آسيا.

14 - World Bank, World Development Report 1987, (Oxford University Press), 1987, P142.

الزراعية باستثناء حالات خاصة، غير أن الممارسة الفعلية للدول الصناعيةمنذ تأسيس منظمة الجات تشير إلى عكس ذلك، حيث إن المنتوجات الزراعية لهذه الدول ما زالت خارج إطار منظمة الجات وقوانينها. ففي عام ١٩٥٥ استطاعت الولايات المتحدة وذلك نتيجة لضغوط المزارعين المحليين أن تحصل على استثناء لأغلب وارداتها الزراعية من البند المتعلق بعدم استخدام القيود الكمية، وذلك يعني استمرارها في استخدام هذه القيود. وفي عام ١٩٥٨ عندما انضمت دول المجموعة الأوروبية إلى منظمة الجات ككيان موحد بعد أن كانت عضويتها انفرادية، رفضت سكرتارية المجموعة تطبيق بنود الجات على نظامها الزراعي الموحد (CAP) الذي كان ولا يزال قائما على دعم المنتوجات الزراعية وفرض القيود الكمية على الواردات الزراعية وما يعنيه ذلك من تفاوت بين الأسعار المحلية والعالمية وانخفاض في أسعار المنتوجات الزراعية للدول النامية وتراجع قطاعها الزراعي. أما اليابان فما زالت تفرض قيودا كمية على وارداتها من الأرز وذلك نظرا للطبيعة الإستراتيجية لهذه السلعة [١٥]. ويتضح من هذه الأمثلة أن القطاع الزراعي في الدول الصناعية ظل خارج إطار قوانين منظمة الجات حتى تم ادخاله أخيرا في جولة الأوروغواي كأداة تفاوضيةتستخدمها الدول الصناعية للحصول على تنازلات من طرف الدول النامية في القطاعات الجديدة كالخدمات والاستثمارات والملكية الفكرية. بالإضافة إلى الآثار السلبيةلحماية القطاع الزراعي في الدول الصناعية على حساب الدول النامية، فإن هذه الحماية تكلف الدول الصناعية نفسها مبالغ كبيرة تثقل كاهل موازناتها العامة ففي عام ١٩٧٦ كانت تكلفة حماية الأرز الياباني تعادل ٩ , ٣ مليار دولار أو ٦ , ٠٪ من الناتج القومي الياباني، وفي عام ١٩٨٠ كانت التكلفة تعادل ٩ , ٢ مليار دولار. أما المجموعة الأوروبية فقد أنفقت عام ١٩٨٠ ما يقارب من ٤ , ١٥ مليار دولار أو ٦ , ٠٪. من ناتجها المحلي الإجمالي لحماية قطاعها الزراعي. وقد دفعت كندا ما يزيد على ٤٠٠ مليون دولار خلال السنوات ١٩٧٦ ـ ١٩٧٩ حماية لمنتوجات الجبن واللبن. وأنفقت الولايات المتحدة حوالي ٤ مليار دولار خلال الفترة ١٩٨٤ ـ ١٩٨٥ دعما للقطاع الزراعي[١٦]. وتشير تقديرات البنك الدولي إلى أن تخفيض الحماية للقطاع الزراعي في الدول الصناعية بنسبة ٥٠٪ يمكن أن يؤدي إلى زيادة صادرات الدول النامية بحولي ٨ , ٥ مليار دولار[١٧].

15 - Oxely, A., The Challenge Of Free Trade, (St. Martin's Press) 1990, P95.
16 - World Bank, World Development Report 1986, (Oxford University Press), 1986, P120.
17 - World Bank, World Development Report 1986, (Oxford University Press), 1986, P128.

٢ ـ المنسوجات والملابس: تعتبر الدول النامية ذات كفاءة نسبية أعلى من الدول الصناعية في انتاج المنسوجات والملابس وذلك نظرا لكون هذه المنتوجات ذات كثافة عمالية. ولقد كانت هذه المنتوجات تمثل حوالي ٦,١١٪ (٢,٥٧ مليار دولار) من صادرات الدول النامية عام ١٩٨٧. وقد تعرضت هذه الصادرات لقيود كمية متزايدة في أسواق الدول الصناعية في ظل ما يعرف باتفاقية الألياف المتعددة والتي بدأت عام ١٩٦٢ بفرض قيود كمية على المنسوجات القطنية وتوسعت هذه القيود خلال السنوات ١٩٧٤، ١٩٧٨، ١٩٨٢، ١٩٨٦ حتى أصبحت جميع المنسوجات والملابس تخضع للقيود الكمية التي تتعارض مع بنود اتفاقية الجات[١٨]. وتشير بعض الدراسات إلى أن اتفاقية الألياف المتعددة والحماية الجمركية التي تفرضها الدول الصناعية على صادرات الدول النامية قد كلفت هذه الدول الأخيرة منذ منتصف الثمانينيات ما لا يقل عن ٨ مليار دولار بأسعار عام ١٩٨٦[١٩]. ولقد كانت تكلفة هذه الحماية مرتفعة بالنسبة للمستهلك في الدول الصناعية. ففي الولايات المتحدة أدت اتفاقية الألياف المتعددة إلى ارتفاع أسعار كل من المنسوجات والملابس بنسبة ٢٨٪ و٥٣٪ على التوالي. وقد قدرت تكلفة كل وظيفة تم توفيرها في هذا القطاع في المتوسط بحوالي ١٣٤٦٨٦ دولارا للمنسوجات و٨١٩٧٣ دولارا للملابس[٢٠] وهذه تكلفة يتحملها أفراد المجتمع إما بارتفاع الأسعار أو بزيادة الضرائب أو الأثنين معا.

وجدير بالملاحظة أنه في الوقت الذي تفرض فيه الدول الصناعية شتى القيود على وارداتها من المنسوجات من الدول النامية فإنها تستثني بعضها من هذه القيود.[٢١]

٣) المنتوجات الأخرى: بالإضافة إلى القيود السابقة التي فرضتها الدول الصناعية وبخاصة الولايات المتحدة والمجموعة الأوروبية لحماية منتوجاتها من النسيج والملابس والمنتوجات الزراعية في مواجهة المنافسة من الدول النامية فقد استطاعت هذه الدول كذلك أن تحمي صناعاتها المحلية من المنافسة المتزايدة من قبل دول شرق آسيا كاليابان وكوريا وتايوان وبقية الدول الصناعية الجديدة. وفي هذا المضمار لجأت الدول الغربية إلى فرض نوع جديد من

---

18 - World Bank, World Development Report 1986, (Oxford University Press), 1986, Pp: 136-137.

19 - Trela, I. And Whalley, J. "Global Effects Of Developed Countries Trade Restrictions On Textiles And Apparel, Economic Journal, Vol 100, Dec. 1990, Table 4, P1201.

20 - Cline, W R., The Future Of World Trade In Textiles And Apparel, (Institute Of International Economics, Washington. D.C) 1990, P190.

21 - Oxely, A., The Challenge Of Free Trade, (St. Martin's Press) 1990, P33.

القيود غير الجمركية ويعرف هذا النوع باتفاقات التسويق المنتظم، ومن أمثلته القيود الطوعية على الصادرات، أي أن الدول المصدرة تلتزم في صادراتها بحصة ثابتة لا تتجاوزها وهذا إجراء يتعارض ولا شك مع بنود اتفاقية الجات. ومن الأمثلة على هذا النوع من القيود الضغوط التي مارستها الولايات المتحدة منذ بداية الثمانينيات على اليابان لتقليل صادراتها من السيارات وتهديدها باستخدام الفصل ٣٠١ من القانون التجاري الذي شرعه الكونغرس الأمريكي (علماً بأن هذا الفصل يتعارض مع الفصل ٢٣ من بنود الجات والمتعلق بتسوية النزاعات) والذي يحق بموجبه للولايات المتحدة أن تفرض قيودا كمية على وارداتها إذا رأت أن هذه الواردات تضر بمصالحها. ونتيجة لهذه الضغوط، وافقت اليابان على التقليل الطوعي لصادراتها من السيارات إلى الولايات المتحدة من ١,٨٢ مليون سيارة عام ١٩٨٠ إلى ١,٦٨ مليونا عام ١٩٨١. كما التزمت اليابان بحصة قدرها ٢,٣ مليون سيارة في السنة للفترة ١٩٨٥ ـ ١٩٩١[٢٢]. وقد لجأت الدول الصناعية الغربية كذلك إلى هذا النوع من القيود في حماية منتوجاتها الأخرى كالصلب والدراجات والالكترونيات والأحذية والآلات.[٢٣]

٤ ـ الإجراءات الوقائية: تشتمل اتفاقية الجات على بعض البنود (الفصل ١٩ مثلا) التي يمكن بموجبها للدولة العضو في المنظمة أن تفرض بعض الحواجز المؤقتة على وارداتها إذا كان هناك ما يؤكد أن هذه الواردات تشكل ضررا كبيرا على الصناعات المحلية. والعمل بهذه البنود يعتبر إجراءاً وقائيا مؤقتا حتى تتمكن الصناعات المحلية من زيادة قدرتها التنافسية. غير أن شدة القيود المفروضة على استخدام هذه البنود والتي من بينها إثبات ضرر الورادات على الصناعة المحلية وتعويض الدولة المصدرة في حالة فرض القيود[٢٤] جعلت كثيرا من الدول الصناعية تلجأ إلى اجراءات حمائية أخرى كالضرائب المضادة للدعم والضرائب المضادة للإغراق والتي تتصف بنود الجات المتعلقة بها بشيء من العمومية وعدم الوضوح ـ الأمر الذي ساعد كثيرا من الدول وبخاصة الولايات المتحدة ودول المجموعة الأوروبية على تفسيرها بالصورة التي تخدم مصالحها والإكثار من استخدامها كأدوات حمائية [٢٥]. فعلى سبيل المثال فرضت الولايات

22 - Carbough R J. International Economics, Fourth Edition, (Wadsworth Publishing Company), 1992, Pp: 147-148.

23 - Bhagwati, J., Protectionism, (Mit Press), 1989, P44.

24 - Jackson, J H., The World Trading System, (MIT Press), 1994, P155.

25 - Hamilton, C. and Whalley, J., "safeguards", In J. Schott (Ed) Completing The Uruguay Round, (Institute Of International Economics), 1990, PP: 81-83.

المتحدة عام ١٩٨٦ ضريبة مضادة على الأرز التايلاندي بحجة أن الحكومة التايلاندية تدعم انتاج الأرز علما أن الدعم الذي كانت تقدمه الحكومة الأمريكية لإنتاج الأرز المحلي كان يزيد بمئة ضعف على ما تقذمه الحكومة التايلاندية لمنتجيها[٢٦].

ج) استنتاج: يتضح من التحليل السابق أن منظمة الجات قد تأسست نظريا على الأقل من أجل تقليل الحواجز الجمركية وغير الجمركية على حركة التجارة الدولية وذلك لرفع كفاءة استغلال موارد دول العالم بالاعتماد على مبدأ الميزة النسبية في الإنتاج والتجارة. إلا أن الحصيلة النهائية لجهود منظمة الجات لا تزال متواضعة خاصة إذا نظرنا إليها من منظور الدول النامية ومنها دول مجلس التعاون. فصادرات دول المجلس سواء كانت على شكل نفط خام أو منتوجات بتروكيماوية ما زالت تواجه كثيرا من الضرائب التي تؤدي إلى تحويل جزء كبير من الريع النفطي لهذه الدول إلى الدول الصناعية بالإضافة إلى إعاقتها لتطور الصناعات النفطية التي يعتمد مستقبل التنمية في دول المجلس على نموها وتوافر الأسواق العالمية لها، علما بأن دول المجلس تعتبر من أكثر دول العالم تحريرا للتجارة بينها وبين العالم الخارجي. أما بقية الدول النامية فلا تزال أهم صادراتها المتمثلة في المنتجات الزراعية والمنسوجات والملابس تتعرض لكافة القيود الجمركية في الدول الصناعية كما اتضح من الفقرات السابقة. وهذا يعني باختصار أن الدول الصناعية الكبرى لم تلتزم ببنود اتفاقية الجات إلا عندما كانت تخدم مصالحها[٢٧]. فإذا كانت الدول الصناعية وهي الداعية إلى قيام هذه المنظمة والموقعة على بنودها لا تستطيع الإلتزام إلا ما يناسبها من تلك البنود علما بأن اقتصادياتها تتصف بالتنوع والتقدم، فكيف يطلب من الدول النامية التي تتصف هياكلها الاقتصاديةبالاختلال والضعف وعدم القدرة على منافسة اقتصاديات الدول الصناعية أن تلتزم بالبنود المذكورة؟ فالدول الصناعية إذن تسعى لحماية مصالحها الاقتصادية بشتى الوسائل. ففي الوقت الذي تشارك فيه هذه الدول في مفاوضات الجات، فإنها تسعى من جانب آخر إلى الانضمام إلى تجمعات أخرى تستخدمها في الحصول على أفضل الشروط التجارية في مفاوضات الجات وقد تعتبرها بديلا لكيان منظمة الجات في حالة فشل أو ضعف هذه المنظمة. ومن أمثلة هذه التكتلات منطقة التجارة الحرة في أمريكا الشمالية بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك (NAFTA) ومجموعة الدول الأوروبية والتقارب الحاصل بين دول شرق آسيا بقيادة اليابان ومنطقة التجارة الحرة التي وقعتها

26 - Bovard, J., The Faire Trade Fraud, (St. Martin's Press), 1991, P3.
27 - Krueger, A O., Economic Policies At Cross-purposes, (The Brookings Institution, Washington. D.C) 1993, P103.

الولايات المتحدة مع إسرائيل عام ١٩٨٥. والعبرة هي أن هذه الدول لا تضع كل بيضها في سلة الجات وحدها، فهل تنتبه دول مجلس التعاون الخليجي إلى هذا الأمر خاصة وأن الأزمات الاقتصادية التي تعاني منها أغلب الدول الصناعية قد أدت إلى ظهور نزعة حمائية جديدة يتصدرها رواد سابقون لفكر حرية التجارة في تلك الدول وبخاصة الكبيرة منها تطالب بزيادة المنافسة المحلية بين الصناعات لرفع كفاءة استغلالها للموارد وحماية هذه الصناعات في الوقت نفسه من المنافسة الدولية التي تفتك بهذه الصناعات لصالح العالم الخارجي. بل إن بعض ممثلي هذا التوجه في الولايات المتحدة يطالبون برفع متوسط التعريفة الجمركية على الواردات من مستواه الحالي والذي يعادل ٥٪ إلى ٤٠٪ وذلك لتحقيق الحماية المطلوبة للمنتوجات المحلية[٢٨].

لذلك ينبغي على الدول النامية بوجه عام وعلى دول المجلس بوجه خاص وهي بصدد الانضمام إلى منظمة الجات أن تدرك أن التجارب السابقة تشير إلى أن حركة التجارة الدولية لا تحكمها في أغلب الأحيان بنود منظمة الجات ولا ترتكز على معايير الكفاءة والميزة النسبية بل إنها تتحدد بنظرة الدول إلى مصالحها الاقتصادية المتمثلة في تحقيق التوظيف لمواردها ومعالجة العجوز في موازناتها العامة وموازينها التجارية ومحافظتها على منتوجاتها الاستراتيجية كالمنتوجات الزراعية وحمايتها لصناعاتها المتقدمة وتطويرها لمعارفها. ونتيجة لذلك فإن المكاسب التي تحققها الدول من علاقاتها التجارية في ظل منظمة الجات أو وريثتها منظمة التجارة الدولية تعتمد من بين أمور أخرى على حجم هذه الدول وقوة موقفها التفاوضي ووضوح الأهداف التي ترغب في تحقيقها ومعرفتها بأصول المفاوضات الدولية وطبيعة التركيبة السلعية لصادراتها وارداتها وحجم تجارتها الخارجية وعوامل أخرى تتفاعل مجتمعة لرسم معالم الحصيلة النهائية لما تكسبه أو تخسره هذه الدول. وهذا أمر بدهي في عالم تحكمه المصالح وتتفاوت فيه مستويات القوة بكل معانيها مما يجعل ممارسات الجات وغيرها من المنظمات الدولية تتحدد بمزيج من المبادىء التي تقوم عليها هذه المنظمات وقوة المواقف التفاوضية التي تنطلق منها الدول الأعضاء فيها[٢٩].

ثالثا: نتائج اتفاقية الأوروغواي وآثارها المتوقعة

انتهت مفاوضات جولة الأوروغواي بتاريخ ١٥ من ديسمبر عام ١٩٩٣ بعد أن استغرقت

---

28 - Batra, R., The Myth Of Free Trade: A Plan For America's Revival, (Charles Scribner's Son's), 1993, P196.

29 - Jackson, J H., "Reflections On Restructuring The Gatt", In Jeffry J. Schott (Ed) Completing The Urugway Round, (Institute Of International Economics), 1990, PP: 214-215.

٧ سنوات حيث إنها بدأت في ديسمبر عام ١٩٨٦ وكان من المقرر أن تنتهي عام ١٩٩٠، غير أن تشعب موضوعاتها واختلاف وجهات النظر حولها خاصة بين الدول الصناعية جعل استكمالها يتأخر ٤ سنوات أخرى. وتعتبر هذه الجولة التي تم التوقيع على بنودها في أبريل عام ١٩٩٤ في مدينة مراكش (المغرب) أهم جولة تمت في إطار منظمة الجات وذلك لأنها أدخلت تقريبا جميعا قطاعات التجارة تحت مظلة منظمة الجات نظريا على الأقل. فالاتفاق في هذه الجولة يشتمل على تحرير التجارة تدريجيا في المنتوجات الزراعيةوالملابس والمنسوجات وهي قطاعات لم تستطع الجولات السابقة أن تحقق أي تقدم يذكر بخصوصها. بالإضافة إلى ذلك أدت هذه الجولة الأخيرة إلى البدء بتحرير تجارة الخدمات والاستثمارات الأجنبية ووضعت الضوابط لحماية الملكية الفكرية وضبطت استخدام الإجراءات الوقائية وطورت وسائل تسوية النزاعات وأنشأت منظمة التجارة الدولية التي ستخلف منظمة الجات وتشرف على تنفيذ بنود اتفاقية الأوروغواي. ولا شك في أن هذه الاتفاقية ستكون لها آثار متعددة ومتنوعة على الدول الصناعية والنامية على حد سواء. وقد تفاوتت التقديرات حول حجم آثر هذه الاتفاقية على الناتج الاجمالي العالمي خلال عشر السنوات القادمة. ففي دراسة مشتركة للبنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية عام ١٩٩٣ قدرت الزيادة المتوقعة في الناتج العالمي بحوالي ٢١٣ مليار دولار منها ١٩٠ مليار دولار ناتجة عن تحرير القطاع الزراعي و٢٣ مليار دولار ناتجة عن تحرير القطاع الصناعي. وفي درسة أخرى لمنظمة التعاون والتنمية عام ١٩٩٢ قدرت هذه الزيادة بحوالي ٢٧٤ مليار دولار. أما الدراسة التي أعدتها سكرتارية منظمة الجات عام ١٩٩٢ فتقدر هذه الزيادة بحوالي ٢٣٠ مليار دولار[٣٠]. والذي يهمنا في هذا الصدد هو معرفة الآثار الاقتصادية للاتفاقية المذكورة على اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي على المديين القصير والطويل. ولتحقيق ذلك سنركز على الآثار الناتجة عن تحرير كل من القطاع الزراعي والقطاع الصناعي وقطاع الخدمات وسنتطرق كذلك إلى الآثار الناتجة عن بعض البنود الأخرى للاتفاقية. ولكن لا بد لنا قبل ذلك من تلخيص أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الجولة الأخيرة التي تسمى أحيانا بالجات ١٩٩٤.

أ) النتائج: ذكرنا سابقا أن جولة الأوروغواي تعتبر من أكثر جولات منظمة الجات شمولا وذلك لأنها أدرجت في الواقع جميع القطاعات الاقتصادية تحت مظلة الجات كما سيتضح من

30 - Evans, P. and Walsh, J., The EIU Guide to the new GATT, (The Economist Intelligence Unit), 1994, PP: 3-4.

الملخص التالي لأهم نتائج هذه الجولة.

١)**المنتوجات الزراعية**: لقد تركزت المفاوضات في هذا القطاع حول ثلاثة موضوعات رئيسية هي: فتح الأسواق، الدعم المحلي، ودعم الصادرات. وعلى الرغم من تفاوت المواقف حول هذه القضايا حتى وقت متأخر في هذه الجولة خاصة بين الولايات المتحدة الأمريكية ومجموعة الكيرنز[٣١] من جانب والتي كانت تطالب بتحرير جذري لهذا القطاع، وبين دول المجموعة الأوروبية التي كانت ترغب أن يكون تحرير هذا القطاع تدريجيا، إلا أن حلا وسطا بين هذين الموقفين قد تم التوصل إليه في نهاية الجولة. ففيما يتعلق بفتح الأسواق تم الاتفاق على تحويل الحواجز غير الجمركية في هذا القطاع إلى تعريفة جمركية مكافئة في درجة الحماية للحواجز غير الجمركية التي تمت إزالتها. أما الخطوة التالية فهي تخفيض التعرفة الجمركية بنسبة ٣٦٪ في الدول الصناعية خلال فترة ٦ سنوات وتخفيضها بنسبة ٢٤٪ في الدول النامية خلال فترة ١٠ سنوات. أما الدول الأقل نموا فقد تم استثناءها من تخفيض التعريفة الجمركية[٣٢]. وقد تقرر استثناء الدعم المحلي من التخفيض إلا في الحالات التي يؤثر فيها على التجارة الخارجية، الأمر الذي يحتم على الدولة تقليله بنسبة ٢٠٪ إذا كانت دولة صناعية و٣,١٣٪ إذا كانت دولة نامية وذلك خلال فترة التنفيذ المذكورة سابقا واستثنيت الدول الأقل نموا من هذا التخفيض[٣٣]. أما دعم الصادرات فقد تقرر أن تقوم الدولة الصناعية بتقليل قيمته (إذا كان مباشرا) بنسبة ٣٦٪ عن مستواه خلال فترة الأساس ١٩٨٦ ــ ١٩٩٠ ذلك بالإضافة إلى تقليل كمية الصادرات المدعمة بنسبة ٢١٪ خلال فترة التنفيذ وهي ٦ سنوات. أما الدول النامية فقد تقرر أن تخفض دعمها للصادرات بنسبة تعادل ثلثي التخفيض الذي ستقوم به الدول الصناعية وفي فترة تمتد عبر ١٠ سنوات وقد تم استثناء الدول الأقل نموا من هذا القرار كذلك[٣٤].

٢) **المنسوجات والملابس**: لقد كانت الدول النامية ترغب في أن يتم الاتفاق في هذه الجولة الأخيرة على إزالة سريعة لكافة القيود الكمية التي فرضتها الدول الصناعية على صادراتها من المنسوجات والملابس والتي كانت في تزايد منذ بداية الستينيات وحتى نهاية هذه الجولة الأخيرة. غير أن الإتفاق الذي تم التوصل إليه لم يحقق طموحات الدول النامية حيث إنه ينص

---

٣١ ـ يطلق هذا الاسم على مجموعة من الدول المصدرة للمنتوجات الزراعية والتي اجتمعت لتنسيق موقفها تجاه مفاوضات الجات في منطقة كيرنز بأستراليا ويبلغ عدد هذه الدول حوالي ١٢ دولة أهمها استراليا والأرجنتين والبرازيل والأوروغواي ونيوزيلاند.

32 - IMF, World Economic Outlook, May 1994, P82.

33 - Gatt, News Of The Uruguay Round, 1994, P10.

34 - Gatt, Focus, 1993, P7.

على إزالة القيـود المذكورة على مراحل وخـلال فترة تمتد عبر ١٠ سنوات ابتداء مـن عام ١٩٩٥ أي بداية تنفيذ بنـود اتفاقية الأوروغواي. فابتداء من أول يناير ١٩٩٥ ستقوم الدول المستوردة للمنسوجات والملابس بإدخال ما لا يقل عـن ١٦٪ من وارداتها من أربع مجموعات رئيسية من الملابس والمنسوجات تحت بنـود منظمة الجات مستخدمة عام ١٩٩٠ كسنة أسـاس لحجم هذه الواردات. وفي أول يناير عام ١٩٩٨ سيتم تحرير مـا لا يقل عن ١٧٪ من هـذه الواردات يتبعه تحرير آخر قدره ١٨٪ في بداية عام ٢٠٠٢ ثم يتم تحرير بقية القيود قبل نهاية الفترة المقررة لتنفيذ هذا الاتفاق أي عام ٢٠٠٥[٣٥].

٣) الخدمات: يشتمـل هـذا القطاع على عـدد متنـوع مـن النشـاطات الخدميـة كـالطيران والتعليـم والسياحـة والاتصـالات والنقل والتـأمين والمحـاسبة والتقنيـة والصحـة وخدمـات الكمبيوتر والهندسة والمطاعم والدعايـة والإعلان وغيرها. وقد كان هذا القطاع يمثل في أواخر السبعينيات أكثـر من ٦٥٪ مـن الناتج المحلي الإجمالي للـولايات المتحدة الأمـريكية ويـزيد على ٥٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي للدول الصناعية الأخرى[٣٦]. ويلعب هذا القطاع دورا هاما في توظيف العمالة وبخاصة في الدول الصناعية. ففـي الولايات المتحدة ومجموعة الدول الأوروبية كان هذا القطاع يستوعب عام ١٩٨٠ حـوالي ٦٦٪ و٥٣٪ من اجمالي القوى العاملة على التوالي. أما في الدول النامية فإن هذه النسبة لم تتجـاوز ٤٣٪ خلال العام المذكور. وتأخذ التجارة في هذا القطاع ثلاث صور رئيسية هي **أولا:** عندما تعبر الخدمة حدود الدول كالسلع من غير حركة من جانب منتج الخدمـة أو مستهلكها ومن هذه الخدمات الشحن والتـأمين وتأجير الأفلام والنقل والاتصالات وأنواع متعددة من الخدمات الفنية والمهنية. **ثانيا:** عندما يتطلب تقديم هذه الخدمة ذهاب مستهلك الخدمة إلى منتجها كالسياحـة والبعثات التعليمية والتدريبية في المجالات المدنية والعسكرية. **ثالثا:** تجارة الخدمات التي تتم بذهاب المنتوج إلى بلد المستهلك أما بسبب عدم رغبة أو قدرة هذا الأخير على ترك بلده ومن أمثلة هذا النوع من الخدمات خدمات الفنادق والمطاعم والمصارف التجارية[٣٧]. وبعكس قطاع المنسوجات والملابس كان هدف الدول النامية هو عدم ادخال هذا القطـاع تحت مظلة الجات نظرا لشعورهـا بأن المستفيد الأول من تحريـر هذا القطاع

---

35 - Gatt, Focus, 1993, PP: 8-9.

36 - Batra, R., The Myth Of Free Trade: A Plan For America's Revival, (Charles Scribner's Son's). 1993, Pp: 239-240.

37 - Riddle, D I., Service-led Growth: The Role Of The Service Sector In World Development, (Praeger), 1986, Pp: 116-118.

هي الدول الصناعية. ففي عام ١٩٨٧ كانت الصادرات العالمية من الخدمات الخاصة (أجور الشحن، التأمين على الشحن، السفر، خدمات المسافرين، خدمات النقل الأخرى، الخدمات المالية المهنية) موزعة على النحو التالي: ٥ , ٤٧٪ من دول المجموعة الأوروبية، ٥ , ١٦٪ من الولايات المتحدة وكندا، ٣ , ٥٪ من اليابان، ١ , ٩٪من آسيا، ٣ , ٤٪ من دول أمريكا اللاتينية، ٤ , ٣٪ من دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ٥٪ , ١ من الدول الأوروبية الأخرى، ٧ , ٠٪ من بقية الدول الأفريقية[٣٨]. وعلى الرغم من أن الدول الصناعية لم تحقق ما كانت ترغب فيه من تحرير تام لهذا القطاع من كافة القيود إلا أنها استطاعت أن تفتح ولو بصورة جزئية أسواق الدول النامية للخدمات التي تقدمها شركاتها. ويشتمل الاتفاق المتعلق بهذا القطاع على ثلاثة أجزاء رئيسية. فالجزء الأول عبارة عن تعريف عام لإطار هذا الاتفاق وتحديد المقصود بتجارة الخدمات. والجزء الثاني من هذا الاتفاق يحتوي على المبادىء والضوابط العامة التي يتكون منها هذه الاتفاق والتي من المفترض أن يلتزم بها جميع الأعضاء. ومن هذه المبادىء مبدأ عدم التمييز الذي ينص على المساواة بين الدول الأعضاء فيما يتعلق بإزالة الحواجز على التجارة في الخدمات. ويحق للدول الأعضاء استثناء بعض الخدمات من هذه المبدأ بتوافر شروط معينة مع التأكيد على ضرورة انتهاء هذه الاستثناءات خلال فترة عشر سنوات.

وهناك مبدأ الشفافية الذي ينص على أهمية نشر الدول الأعضاء لجميع القوانين والاجراءات المتعلقة بتجارة الخدمات نظرا لكون هذه الاجراءات والقوانين (وليست الحواجز الجمركية أو غير الجمركية) هي الوسائل التي تعتمد عليها الدول في حماية قطاع الخدمات. كما وتشتمل هذه المبادىء على تعهد الدول الأعضاء بتخفيف هذه الإجراءات وعدم الإفراط في استخدامها إلا لاعتبارات أمنية أو لتصحيح الاختلالات في موازين مدفوعاتها. أما الجزء الثالث والأخير فهو عبارة عن عدد من الملاحق التي تعالج الوضع الخاص لبعض القطاعات الخدمية كالاتصالات والخدمات المالية والملاحة الجوية والتي لم يتم الاتفاق على تحريرها كليا وستستمر المفاوضات حولها بعد توقيع الاتفاقية[٣٩].

٤) الملكية الفكرية: لقد استطاعت الدول الصناعية وعلى الرغم من المعارضة الشديدة للدول النامية أن تدخل الملكية الفكرية المتمثلة في براءات الاختراع وحقوق الطبع والماركات التجارية تحت بنود منظمة الجات وذلك من أجل تشديد وسائل حماية هذه الحقوق التي تعتقد

---

38 - Evans & Walsh, Ibid, P88.
39 - Gatt, Focus, Ibid, Pp: 11-12.

الدول الصناعية أنها خسرت بغيابها مليارات من الدولارات خلال الحقب الماضية الأمر الذي يؤثر سلبا على حركة التقدم التقني. فعلى سبيل المثال تشير الأرقام الصادرةعن غرفة التجارة في الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن خسارة الولايات المتحدة الأمريكية الناتجة عن ضعف قوانين حماية الملكية الفكرية في الدول النامية تقدر بحوالي ٦٠ مليارا سنويا[٤٠]. أما الدول الدول النامية فإنها ترى أن تشديد هذه القيود سيعيق تقدمها التقني وسيرفع تكلفة كثير من المنتوجات التي تعتمد عليها في الوقت الحاضر وذلك لأن هذا التشديد في القيود سيؤدي إلى احتكار الشركات الغربية لكثير من المنتوجات. وينقسم هذا الاتفاق إلى ثلاثة أجزاء رئيسية كذلك. فالجزء الأول يؤكد على ضرورة تطبيق مبدأ عدم التمييز بين الدول الأعضاء ومعاملة رعايا الدول الأخرى نفس معاملة المواطنين فيما يتعلق بحماية حقوق الملكية الفكرية. أما الجزء الثاني فيحدد بشيء من التفصيل مكونات الملكية الفكرية والإجراءات التي يجب اتباعها للحفاظ عليها. أما الجزء الثالث فيحدد التزامات الدول الأعضاء المتعلقة بتعديل قوانينها للتأكد من توفيرها للحماية اللازمة لحقوق الملكية الفكرية والتأكد من توافر الآليات اللازمة لتنفيذ هذه القوانين[٤١].

٥) **الاستثمارات**: ينص الاتفاق المتعلق بالاستثمارات على معاملة الاستثمارات الأجنبية على قدم المساواة مع الاستثمارات المحلية وذلك بإزالة الحواجز التي تفرضها في الوقت الحاضر كل من الدول الصناعية والدول النامية كالدعم وشروط المحتوى المحلي (أي إلزام المستثمر الأجنبي باستخدام مدخلات الإنتاج المحلية) والقيود الكمية على التصدير والاستيراد وشروط نقل التقنية وتوازن الميزان التجاري وذلك خلال فترة سنتين بالنسبة للدول الصناعيةو٥ سنوات بالنسبة للدول النامية و٧ سنوات بالنسبة للدول الأقل نموا[٤٢]. وجدير بالذكر أن الاتفاق ركز على القيود التي تفرضها الدول النامية خاصة واستثنى بعض القيود التي تفرضها الدول الصناعية كالدعم والهبات. وهذا تأكيد آخر على أن اتفاقية الأوروغواي هي في الواقع تعبير عن مصالح الدول القوية وانعكاس لموازين القوى بين الأطراف المتعددة في منظمة الجات[٤٣].

---

40 - Maskus, K E. and Konan, D E., "Trade-Related Intellectual Propety Rights: Issues and Exploratory Results", In Alan V. Deardorf And Robert M. Stern (Ed) Analytical and Negotiating Issues In The Global Trading System, (The University Of Michigan), 1994, P416.

41 - Gatt, Focus, Ibid, PP: 13-14.

42 - IMF, World Economic Outlook, Ibid, P83.

43 - Evans & Walsh, Ibid, P36.

٦) **موضوعات أخرى**: بالإضافة إلى المجالات السابقة تشتمل اتفاقية الأوروغواي على بنود متعلقة بضبط استخدام الإجراءات الوقائية والإجراءات المضادة للإغراق وآليات حل النزاعات وذلك لأن هذه المجالات كانت في السابق تتصف بعدم وضوح جعلها تساعد على استمرارية وتزايد العوائق المتنوعة على حركة التجارة الدولية [٤٤]. وتتضمن الاتفاقية المذكورة الأسس التي ستقوم عليها منظمة التجارة الدولية التي سيبدأ عملها كبديل لمنظمة الجات ابتداء من عام ١٩٩٥.

ب) **الآثار المتوقعة**: إن تحرير التجارة الدولية في السلع والخدمات والاستثمارات الناتج عن توقيع اتفاقية الأوروغواي سيساعد بصورة عامة على رفع كفاءة استغلال الموارد وتوفير الأسواق خاصة للدول الصغيرة كدول مجلس التعاون الخليجي التي لا يساعد صغر حجم السوق فيها على تطور صناعاتها. إلا أن الآثار المتوقعة لهذه الاتفاقية ستتفاوت من دولة إلى أخرى ومن فترة إلى أخرى طبقا لمقدرة الدول على مواجهة المنافسة الدولية ورفع كفاءة استغلال مواردها البشرية والمادية وتحسين شروط التبادل التجاري بينها وبين بقية دول العالم. لذلك لا بد لنا من التأكيد على أن استفادة دول المجلس أو غيرها من هذه الاتفاقية لا تعتمد كما ذكرنا سابقا على بنود الاتفاقية وحدها، بل تعتمد بالدرجة الأولى على المعطيات الاقتصادية التي تدخل بها هذه الدول حلبة الصراع الاقتصادي التي رسمت حدودها اتفاقية الأوروغواي. وهذا يعني بدورها أن آثار اتفاقية الأوروغواي المتوقعة على دول المجلس والتي سنتحدث عنها في الفقرات التالية ليست إلا مؤشرات رئيسية نهدف من ورائها إلى تسليط الأضواء على الفرص والتحديات التي تمخضت عن هذه الجولة الأخيرة والتي ينبغي على دول المجلس أن تتفاعل معها بهدف تعظيم المنافع وتقليل الخسائر. وسنركز على الآثار الناتجة عن تحرير التجارة في كل من القطاع الزراعي والقطاع الصناعي وقطاع الخدمات، وذلك بالإضافة إلى الآثار الأخرى الناتجة عن القرارات المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية والاستثمارات وقيام منظمة التجارة الدولية.

١) **القطاع الزراعي**: إن التحرير التدريجي للقطاع الزراعي الذي تنص عليه اتفاقية الأوروغواي سيؤدي إلى ارتفاع في المستوى العام لأسعار أغلب المنتوجات الزراعية على المديين القريب والمتوسط. فتحويل القيود الكمية إلى تعرفة جمركية وتخفيض معدل التعرفة الجمركية سيؤدي إلى زيادة واردات الدول التي كانت تفرض هذه القيود سابقا وبخاصة دول المجموعة

44 - IMF, World Economic Outlook, Ibid, P83.

الأوروبية وهذا سيؤدي بدوره إلى انخفاض الأسعار المحلية للمنتوجات الزراعيةوزيادة الاستهلاك المحلي الذي سينتج عنه ارتفاع في المستوى العالمي لأسعار هذه المنتوجات. أما تقليل الدعم فإنه سيؤدي إلى انخفاض الإنتاج المحلي الذي كان مرتفعا بسبب الدعم مما سيؤدي بدوره إلى ارتفاع الأسعار العالمية نظرا لانخفاض صادرات الدول التي كانت تقدم الدعم. وتجمع الدراسات المتوافرة على أن الجزء الأكبر من الزيادة سيكون في أسعار منتوجات الألبان والقمح والسكر، بينما ستكون الزيادة في منتوجات اللحوم منخفضة [٤٥]. ونتيجة لذلك فمن المتوقع أن تكون الدول المستفيدة من تحرير هذا القطاع هي الدول ذات الفائض في ميزان تجارة المنتوجات الزراعية، أي الدول التي تفوق صادراتها من هذه المنتوجات وارداتها وهذه الدول ولا شك هي دول أمريكا الشمالية (الولايات المتحدة وكندا) وبعض الدول الأوروبية ودول أمريكا اللاتينية. أما الدول الخاسرة فهي الدول التي لديها عجز في الميزان المذكور أي أنها تستورد أكثر مما تصدر وأغلبها من الدول النامية. وعلى الرغم من أن بعض دول مجلس التعاون الخليجي تنتج بعض السلع الغذائية كالسعودية وعُمان إلا أن جميع دول المجلس تعتمد على العالم الخارجي في الحصول على حاجاتها من المنتوجات الزراعية وقد بلغت وارداتها الزراعية عام ١٩٩١ حوالي ٧٣١٨ مليون دولار اميركي وقد تفاوت نصيب الفرد من صافي قيمة الواردات في هذه الدول عام ١٩٩١ بين أعلى قيمة له في دولة الإمارات (٨١٢ دولارا) وأقل قيمة له في عُمان (٦٢ دولارا)[٤٦]. ونظرا لأهمية الواردات الزراعية في اقتصاديات دول المجلس فمن المتوقع أن يؤدي الارتفاع المذكور في أسعار المنتوجات الزراعية إلى تزايد نفقات هذه الدول على وارداتها الزراعية خلال السنوات القادمة حتى لو ظل حجم هذه الواردات ثابتا، وهذا أمر مستبعد نظرا لنموها المضطرد خلال السنوات الماضية. ولا شك في أن تزايد نفقات الواردات الزراعية سيزيد من العجوزات في الموازنات العامة لهذه الدول، ذلك بالإضافة إلى آثاره السالبة على موازينها التجارية التي كانت في حالة عجز منذ منتصف الثمانينيات خاصة مع بعض الدول الأوروبية. وفضلا عن ذلك فإن تقليل الدعم الذي تقدمه كل من السعودية وعمان سيؤدي إلى انخفاض انتاجها الزراعي وسينتج عنه تراجع نسبة العمالة الزراعية التي كانت تعادل ٣٨٪ من اجمالي القوى العاملة في الدولتين المذكورتين عام ١٩٩١.

---

45 - Hertel, T W. et al. "Reforming the European Community's Common Agricultural Policy: Who Stands To Gain? In Deardrof & Stern (Ed), Ibid, P168.

٤٦ ـ صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٩٣، ص٨٨.

أما على المدى الطويل فإن ارتفاع أسعار المنتوجات الزراعية قد يساعد بعض الدول التي لها ميزة نسبية في الانتاج الزراعي وبخاصة الدول النامية منها على تطوير قطاعها الزراعي وزيادة انتاجها وهذا بدوره قد يساعد على زيادة العرض العالمي من المنتوجات الزراعية وتراجع أسعارها، الأمر الذي سيكون له أثر إيجابي على دول مجلس التعاون الخليجي.

٢) القطاع الصناعي: يمكننا القول بأن تحرير التجارة في المنتوجات الصناعية لن يكون له أثر يذكر على اقتصاديات دول المجلس. فاقتصاديات هذه الدول تعتمد على الوقود المعدني (النفط والغاز) الذي كان يمثل أكثر من ٧٨٪ من إجمالي صادراتها عام ١٩٩٢[٤٧]. غير أن الوقود المعدني قد تم استبعاده من مفاوضات الجات مما يجعل صادرات هذه الدول من الوقود المعدني والذي تعتمد عليه إيراداتها عرضة لكافة السياسات الاقتصادية التي قد ترى الدول المستهلكة اتباعها في المستقبل خاصة ضريبة الكربون المقترحة التي لا تقل تشويها للتجارة الدولية عن بقية الحواجز الجمركية وغير الجمركية التي تأسست منظمة الجات لإزالتها.

أما دول المجلس التي تمتلك بعض الصناعات البتروكيماوية كقطر والسعودية فقد تستفيد من تخفيض التعرفة الجمركية على المنتوجات البتروكيماوية البالغ ٣٠٪ والذي تم الاتفاق عليه في الاتفاقية الأخيرة [٤٨]. غير أن الدول الصناعية قد تستمر في حماية منتوجاتها البتروكيماوية مبررة ذلك باستخدام دول المجلس المدخلات الإنتاجية المدعمة (النفط والغاز) في صناعاتها البتروكيماوية كما حصل في الثمانينيات.

بالإضافة إلى ما سبق فإن بعض دول المجلس (الامارات مثلا) التي كانت تحصل في السابق على حصة في أسواق الدول الصناعية للمنسوجات والملابس ستخسر هذه الحصة مع التطبيق التدريجي لاتفاقية المنسوجات والملابس للدول الأكثر كفاءة في إنتاج السلع المذكورة كالهند وباكستان والصين وبعض الدول الآسيوية الأخرى.

أما واردات دول المجلس فلن تتأثر كثيرا بتحرير التجارة في السلع المصنعة وذلك لأن الحماية على السلع المصنعة كانت منعدمة أصلا وبالتالي فإنه لا يتوقع أن تحدث زيادة ملموسة في واردات هذه الدول نتيجة لاتفاقية الأوروغواي خاصة في ظل التراجع في أسعار النفط وأثر ذلك على النشاط الاقتصادي في هذه الدول. ولا بد من التذكير من أن تحرير التجارة في

---

47 - Evans & Walsh, Ibid, P116.
48 - Evans & Walsh, Ibid, P116.

المنتوجات البتروكيماوية لـن تستفيد منه دول المجلس كثيرا لأن انتاجها لا يمثل نسبـة تذكر من الإنتاج العالمي بالإضافة إلى تركز هذا الإنتاج في دولتين فقط.

إذن يمكن القـول بأن استفادة دول المجلـس من تحريـر التجارة في المنتجات الصنـاعية في المدى القصير والمتوسط ستكون محدودة جدا. بل إن هذا التحريـر للتجارة قد تكون له بعض الآثار السلبية على نمو بعض الصناعات القليلة الناشئة التي تخضع لنوع آخر من أنواع الحماية في الوقت الحاضر.

٣) قطاع الخدمات: إن إصرار الدول الصناعيـة على ادخال تجارة الخدمات ضمن اتفـاقية الأوروغواي يعود إلى كفاءتها في إنتاج هذه الخدمات وأهمية هذا القطاع في اقتصادياتها كما ذكرنا سابقـا. وعلى الرغم من الصعـوبات التي يـواجهها كل مـن الباحثين وصانعي القـرار والمتعلقة بتعريـف مكونات هذا القطـاع وطبيعة العوائق التي تعترضـه وسبل إزالتها والآثار النـاتجة عن إزالتهـا، إلا أن هناك بعـض المؤشرات العـامة التـي يمكـن الاسترشاد بها في استشراف الآثـار المترتبة على تحرير هذا القطاع بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي.

فإزالة الحواجز التي تعترض التجارة في الخدمات وبخاصـة القانونية والإدارية منها ستؤدي إلى سيطـرة الدول التـي لها كفـاءة في تقديـم هـذه الخدمات. وهـذه الكفـاءة تحددها ولا شـك الإمكانيـات التي تمتلكهـا الدولـة. فالدول ذات المهـارات البشرية العـالية والمستـوى التعليمي المتقدم ستكون لها الميزة النسبية في التأمين والمؤسسات المالية والنقل. والدولة ذات التقدم التقني والرأسمالي ستكـون لها ميزة نسبيـة في السياحـة وهكذا دواليـك. ونظرا للشـوط الطويـل الذي قطعته الدول الصناعية في مجال الخدمات فمن المتوقـع أن تحقق هذه الدول مكاسب ملموسة في الخدمات التي توافق دول المجلس على تحريرها وستكون هذه المكاسب على حساب المؤسسات المحلية. فتحرير هذا القطاع سيساعد على تفاقم الاعتماد الحالي على الخدمات المستوردة وسيقلل من فرص تطور هذه الخدمات محليا نظرا لقوة المنافسة الدولية التي ستنتج عن تحرير هذا القطاع والتي لم يتم الاستعداد لها بالصـورة المطلوبة مما يجعلها منافسة غير متكافئـة. وللتأكد من حجم هذه المكاسب التي يمكـن أن تتحقق للشركات العالمية ما علينا إلا أن نتذكر المبـالغ الطائلة التي تنفق على النقل والسفر والصيـانة والتأمين والاستشارات الهندسية والفنـادق وغيرها. إذن فمن المتوقع أن يحقـق تحرير هذا القطاع مكـاسب أكبر للشركات العالميـة التي تمثل الدول الصنـاعية مقارنة بالسابق وذلك على حساب نمو المؤسسـات المحلية، ذلك بالإضافة إلى آثاره المتوقعة على القوانين التي تحكم التجـارة في الخدمات والتي سيتطلب الالتزام ببنود الاتفاقيـة تعديل بعضها بصورة قد لا تكون منسجمة مع متطلبات التنمية الفعلية في دول المنطقة.

٤) **تشديد قيود الملكية الفكرية**: إن تشديد القيود المتعلقة بحماية الملكية الفكرية ستكون له آثار سلبية على الدول النامية ومنها دول مجلس التعاون وذلك لأن هذا التشديد سيؤدي إلى انخفاض المنتوجات المقلدة وزيادة احتكار المؤسسات الصناعية الغربية لكثير من المنتوجات مما سيؤدي بدوره إلى ارتفاع أسعار هذه المنتوجات وتدوير كثير من الأرباح إلى الشركات الغربية صاحبة الملكية الفكرية الأصلية كما وسيؤدي إلى تراجع المنتوجات المحلية التي لن تصمد أمام المنتوجات الأجنبية ذات السبق والجودة. وعلى الرغم من عدم توافر دراسات كمية تقدر الخسارة المحتملة لهذه الدول إلا أن هناك بعض الدراسات حول بعض السلع في الدول النامية الأخرى والتي يمكن استخدامها في تقريب حجم الخسائر الناتجة عن تشديد القيود المتعلقة بالملكية الفكرية إلى ذهن القارىء. فعلى سبيل المثال تشير بعض هذه الدراسات إلى أن تشديد هذه القيود في مجال الأدوية وحدها سيؤدي إلى خسارة الأرجنتين ما بين ١١٠ ملايين دولار و٤١٠ ملايين دولار في السنة وخسارة الهند ما بين ٣٤١ مليون دولار و١,٣ مليار دولار في السنة[٤٩].

٥) **إزالة القيود على الاستثمارات الأجنبية**: ستؤدي إزالة القيود التي تفرضها الدول النامية على الاستثمارات الأجنبية (كنسبة المحتوى المحلي والتوظيف وتوطين التقنية وتدريب الطاقات المحلية وغيرها) إلى إضعاف موقف هذه الدول في مواجهة الشركات متعددة الجنسية التي ستساعدها بنود الاتفاقية الجديدة على عدم الاكتراث بالمساهمة في عملية التنمية الفعلية لهذه الدول وسيكون كل اهتمامها هو تحقيق الأرباح السريعة واستغلال حاجة الدول النامية لهذه الاستثمارات في الحصول على أفضل الشروط الاستثمارية التي ستكون لها صبغة استغلالية لا تختلف كثيرا عن تلك التي كانت سائدة أيام الاستعمار المباشر مما يعني ان الاستثمارات الأجنبية لن يكون لها دور تنموي بل إنها ستكون آلية لتعميق تبعية الدول النامية للدول الصناعية وستساعد على إضعاف الصناعات المحلية. ونتيجة لتخفيف القيود على الاستثمارات الأجنبية فإن الشركات الأجنبية المستثمرة ستشعر بحرية في تدوير أرباحها إلى الدولة الأم أو غيرها، وهذا أمر ستكون له آثار سلبية على موازين المدفوعات في الدول النامية.

باختصار إذن يمكننا القول بأن بنود اتفاقية الأوروغواي المتعلقة بالاستثمارات ستمكن الشركات الأجنبية من استيراد حاجاتها من المهارات بدلا من تدريب المهارات المحلية وستقوم بشراء المؤسسات المحلية أو المساعدة على إفلاسها وستوجه استثماراتها إلى القطاعات التي تحقق

---

49 - Maskus & Konan, Ibid, P418.

لها أرباحا عالية وقد لا تكون هي القطاعات التي تحقق التنمية الفعلية للدولة النامية وقد تدور هذه الشركات أرباحا إلى الخارج من غير أدنى اعتبار للآثار السلبية الناتجة عن هذا التدوير على موازين مدفوعات الدول النامية. ولا شك في أن هذا الاتفاق المتعلق للاستثمارات الأجنبية يأتي في فترة تعاني فيها جميع الدول النامية بما فيها دول مجلس التعاون الخليجي من عجوز في موازناتها العامة وفي موازين مدفوعاتها مما يجعلها في حاجة ماسة للاستثمارات الأجنبية من أجل تنويع هياكلها الاقتصادية وتحقيق أهدافها التنموية.

٦) **تأسيس منظمة التجارة الدولية:** تشتمل اتفاقية الأوروغواي على تأسيس منظمة جديدة تحل محل منظمة الجات ويتزامن قيامها مع تنفيذ بنود هذه الاتفاقية الأخيرة وذلك ابتداء من عام ١٩٩٥. وعلى الرغم من تعدد الهياكل التي تم اقتراحها لهذه المنظمة إلا أن الهيكل الأخير الذي تمت الموافقة عليه هو أحد الهياكل التي اقترحتها الولايات المتحدة الأمريكية والذي تقدم به أستاذ القانون التجاري الدولي في جامعة ميتشغن جون جاكسون وهو أحد المساهمين الرئيسيين في تطوير بنود منظمة الجات. وطبقا للهيكل المقترح فإن هذه المنظمة سيكون دورها تنفيذيا ورقابيا للتأكد من التطبيق التام لبنود اتفاقية الأوروغواي الأخيرة. وبالتالي فان العضوية في هذه المنظمة تعني قبول الدولة العضو جميع مقررات الاتفاقية الأخيرة من غير استثناء. ومن المتوقع أن تكمل هذه المنظمة أدوار المنظمات الدولية الأخرى والتي تشتمل على البنك الدولي وصندوق النقد الدولي[٥٠]. والذي يهمنا في هذا الصدد هو تأكيد أن الدول الصناعية ومن خلال سيطرتها المتوقعة على هذه المنظمة كما هو حاصل بالنسبة للمنظمات الدولية الأخرى ستأخذ كثيرا من صلاحيات الدول النامية فيما يتعلق بممارستها لسياساتها التجارية والمالية والنقدية اللازمة لتصحيح هياكلها الاقتصادية وتنويع مصادر دخلها وتنمية مواردها البشريةوحماية بيئتها والحفاظ على مواردها الطبيعية الناضبة وهذا أمر لا شك ستكون له انعكاسات سلبية على المسار التنموي للدول النامية وذلك لأن اقتصاديات هذه الدول مازالت مشوهة وضعيفة وغير قادرة على منافسة الدول الصناعية من غير بعض التدخل الهادف من جانب القطاع الحكومي لتصحيح ظروف المنافسة.

رابعا: شروط تعظيم المنافع

لقد تبين لنا من التحليل السابق أن تاريخ منظمة الجات هو عبارة عن صراع دائم بين الدول

50 - Evans & Walsh, Ibid, Pp: 122-124.

الأعضاء يدور في إطار مبادىء عامة وقابلة لعدة تفسيرات تعود بالفائدة في أغلب الأحوال على الدول ذات الموقف التفاوضي القوي. وليس هناك ما يؤكد لنا أن توقيع اتفاقية الأوروغواي أو قيام منظمة التجارة الدولية سيحدثان تغييرا جذريا في هذا النمط من التفاعل بين دول العالم. ومن خلال حديثنا عن الآثار المتوقعة لاتفاقية الأوروغواي على اقتصاديات دول المجلس اتضح لنا أن هذه الآثار ستكون سالبة في الغالب. فتحرير القطاع الزراعي سيؤدي إلى ارتفاع تكاليف واردات دول المجلس الزراعية في السنوات القادمة. وتحرير القطاع الصناعي لم تتم الاستفادة التامة منه في الوقت الحاضر وذلك لأن مساهمة القطاع الصناعي في منتوجات وصادرات دول المجلس ما زالت محدودة. أما المنتوجات البتروكيماوية فلا يتم انتاجها إلا في دولتين من دول المجلس ومازالت مساهمتها في الانتاج العالمي محدودة. أما تحرير قطاع الخدمات فمن المتوقع أن يزيد من اعتماد دول المجلس على العالم الخارجي وبخاصة الدول الصناعية التي تتفوق على دول المجلس في هذا المجال. أما الوقود المعدني (النفط الخام والغاز) الذي يشكل الجزء الأكبر من صادرات هذه الدول فلم يتم إدراجه على جدول أعمال جولة الأوروغواي أصلا.

ولا شك في أن هذه الآثار المتوقعة هي اسقاطات لواقع دول المجلس الاقتصادي والسياسي والتنموي والذي يجد تعبيراته في الهياكل الاقتصادية المشوهة والمعتمدة على مصدر ناضب لم يتم ربط انتاجه برؤية تنموية إقليمية، والتركيبة السكانية المختلفة التي أصبحت تهدد هوية وانتماء أبناء المنطقة وافتقاد الرؤية التنموية الواضحة، وضعف البيئة المؤسسية التي ترشد القرار وترفع كفاءة استخدام الموارد، وضعف الموارد البشرية وعدم إعدادها لمواجهة متطلبات التنمية في عالم تسوده التكتلات الاقتصادية العملاقة والثورات العلمية المتتالية. لذلك فإننا نعتقد أن العمل على تغيير المعطيات الاقتصادية والسكانية والمؤسسية السابقة هو المدخل الطبيعي والأمثل لتحسين فرص دول المجلس في تعظيم مكاسبها وتقليل تكاليفها بسبب علاقاتها مع العالم الخارجي سواء في إطار منظمة التجارة الدولية أو غيرها. وتغيير هذه المعطيات يتطلب في اعتقادنا العمل على عدة محاور أهمها استكمال قيام الاتحاد الجمركي بين دول المجلس، تنويع مصادر الدخل، تنمية الموارد البشرية، تطوير القطاع الخاص، وترشيد الإنفاق. وسنتحدث في الفقرات التالية عن كل واحد من هذه المحاور وبشيء من الاختصار.

١) **الاتحاد الجمركي**: في حزيران عام ١٩٨١ وقعت دول مجلس التعاون الاتفاقية الاقتصادية الخليجية الموحدة التي تمثل الإطار العام للتكامل الاقتصادي الذي كان أحد

الأهداف التي قام من أجلها مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وفي سبتمبر عام ١٩٨٣ وافقت دول المجلس على تبني تعرفة جمركية مع العالم الخارجي حدها الأدنى ٤٪ وحدها الأقصى ٢٠٪ وقد كان من المقرر أن يتم توحيد هذه التعرفة في نهاية عام ١٩٨٨ إعلانا بقيام اتحاد جمركي بين الدول المذكورة. إلا أن التعرفة الجمركية لم يتم توحيدها حتى ساعة كتابة هذه السطور. بل إن حتى هذه التعرفة ذات الحدين لم يتم الالتزام بها كليا لأن بعض دول المجلس تقل تعرفتها أحيانا عن ٤٪ بينما تزيد تعرفة دول أخرى عن ٢٠٪[٥١]. على الرغم من أن المكاسب الاقتصادية الاستاتيكية الناتجة عن قيام اتحاد جمركي بين دول المجلس لن تكون كبيرة نظرا لتشابه هياكلها الاقتصادية وضعف تجارتها البينية، غير أن هذا الاتحاد الجمركي ستكون له آثار ديناميكية على اقتصاديات هذه الدول أهمها توسيع حجم السوق وتقليل الازدواجية الحالية في المشروعات التنموية ورفع كفاءة استغلال الموارد البشرية وزيادة التجارة البينية وتقوية الموقف التفاوضي لدول المنطقة سواء في إطار منظمة الجات (منظمة التجارة الدولية) أو غيرها من التكتلات التي قد ترى دول المنطقة أنه من مصلحتها الانضمام إليها في المستقبل كقيام منطقة تجارة حرة مع بعض الدول الأخرى كالدول العربية والإسلامية أو الدول الصناعية. ولا شك في أن الموقف التفاوضي القوي الناتج عن قيام اتحاد جمركي بين دول المنطقة سيمكن دول المجلس من الحصول على شروط أفضل فيما يتعلق بأسعار صادراتها من النفط الخام وفرص تطوير وتسويق منتوجاتها البتروكيماوية وإمكانية حصولها على التقنية المتطورة واستقطابها للاستثمارات الأجنبية التي ستحتاج إليها في السنوات القادمة نظرا لتزايد نفقاتها الأمنية والتنموية في الوقت الذي تتراجع فيه إيراداتها النفطية.

وقد يتبادر إلى الذهن سؤال يتعلق بإمكانية قيام الاتحاد الجمركي المقترح الآن بعد أن انضمت أغلب دول المجلس إلى عضوية منظمة الجات بصورة منفردة؟ وفي اعتقادنا أن هذا التساؤل يمكن الرد عليه من ناحيتين: ناحية قانونية متعلقة بمدى اتفاق أو تعارض قيام هذا الاتحاد الجمركي مع بنود منظمة الجات، وناحية واقعية متعلقة بممارسات الدول الأعضاء في منظمة الجات منذ تأسيسها.

فمن الناحية القانونية المادة xxiv من اتفاقية الجات على السماح بقيام مناطق للتجارة الحرة

---

51 - Abdul-Rahman, A., "Coordination Of Revenues Policies Of The GCC Towards A Unified External Tariff" , Roundtable On The Coordination Of Fiscal Policies In The GCC Countries, Abu-Dhabi, Feb. 3-5, 1991,: Pages 9&15.

والاتحادات الجمركية بين مجموعة من الأعضاء في المنظمة على أن تلتزم الدول الأعضاء في التكتل الجديد بثلاثة شروط رئيسية وهي: إشعار الأعضاء الآخرين بتفضيلات هذا الاتفاق الجديد وانطباق شروط الاتفاق على الجزء الأكبر من التجارة بين الدول الأعضاء في هذا التجمع الجديد، ذلك بالإضافة إلى التقيد بعدم إقامة حواجز جديدة على التجارة مع الدول غير الأعضاء في هذا التجمع المزمع قيامه[٥٢]. وهذه شروط يمكن الالتزام بها إلى حد كبير في حالة قيام الاتحاد الجمركي المقترح بين دول مجلس التعاون الخليجي.

أما من الناحية العملية أو الواقعية فقد عرضت على منظمة الجات منذ عام ١٩٤٨ حوالي ٦٩ اتفاقية متعلقة بقيام مناطق للتجارة الحرة أو اتحادات جمركية أو اتفاقات تفضيلية من جميع دول العالم النامية منها والصناعية. ومن بين هذا العدد لم تجد المنظمة سوى أربع اتفاقات منسجمة مع الشروط السابقة، غير أنها لم تستطع كذلك أن ترفض واحدا من الاتفاقات الأخرى نظرا لعمومية وتعدد تفسيرات البند المذكور أعلاه[٥٣].

يبقى بعد ذلك أمر آخر ستؤدي معالجته إلى نجاح الاتحاد الجمركي بين دول المنطقة واستمراره وهو توزيع العائد والتكاليف لقيام هذا الاتحاد الجمركي. فإزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية بين دول المجلس وتوحيد تعرفتها الجمركية مع العالم الخارجي ستكون لها آثار متفاوتة على اقتصاديات هذه الدول. فدولة قد تخسر جزءا من إيراداتها نتيجة لتوحيد التعرفة الجمركية بينما لا تتأثر أو تزداد إيرادات دولة أخرى. ودولة ثالثة قد تزدهر صناعاتها الناشئة على حساب صناعات دولة أخرى في المجلس. ودولة رابعة قد يضعف مركزها التجاري وهكذا دواليك. بالتالي فلا بد من إيجاد صيغة لتوزيع التكاليف والعائد وذلك لتشجيع جميع الأعضاء للمساهمة الفعالة في هذا الكيان الجديد وقبول الإجراءات اللازمة لنجاحه. وتأخذ عملية توزيع التكاليف والعائد عدة صور أهمها **أولا**: التعويضات المالية والتي قد تقدر بالإيرادات التي خسرتها الدولة نتيجة توحيد التعرفة الجمركية الخارجية أو بطرق أخرى.

ثانيا: إعفاء وقتي لبعض الأعضاء خاصة الدول الفقيرة أو الأقل نموا من الالتزام التام بإزالة الحواجز الداخلية على التجارة مع الدول الأعضاء أو التعرفة الجمركية الموحدة مع العالم الخارجي. **ثالثا**: توزيع الاستثمارات والصناعات بصورة عادلة مع إعطاء بعض الأولوية للدول والمناطق الأقل تقدما مع التأكد من عدم التفريط بكفاءة استغلال الموارد. فالمشروعات لا بد أن

52 - Schott, JJ., More Free Trade Areas?, (Institute Of International Economics, Washington. D.C), 1989, P26.

53 - Schott, JJ., Ibid, P27.

ترتكز بالدرجة الأولى على دراسات الجدوى الاقتصادية وفي حالة تضارب هذا المعيار مع هدف مساعدة الدول أو المناطق الأقل نموا في دول المجلس فلا بد من الالتزام بنتائج دراسات الجدوى وتعويض الدول والمناطق الفقيرة باستخدام الوسائل الأخرى التي ذكرت سابقا والتي من أهمها التعويضات المالية[٥٤]. ودول المجلس تمتلك كميات كبيرة من النفط الخام والغاز الطبيعي وبالتالي فإن استراتيجيتها الصناعية واستثماراتها لا بد أن تتركز على تكرير النفط والصناعات البتروكيماوية والصناعات الأخرى المرتبطة بالنفط والغاز. وهذه الصناعات لن تعتمد بالتأكيد على السوق المحلي بل إن الجزء الأكبر منها سيوجه إلى التصدير وبالتالي فإن فرص نجاح وازدهار هذه الصناعات ستزداد مع تطبيق بنود اتفاقية الجات وذلك لأن دول المجلس تتمتع بميزة نسبية في هذه الصناعات وهذا يعني أنها تستطيع أن تنتج هذه الصناعات بكلفة أقل من كلفة الدول الصناعية وهذا هو السبب الذي دفع بدول المجموعة الأوروبية إلى فرض ضريبة قدرها ٥ , ١٣٪ على وارداتها البتروكيماوية من بعض دول المجلس في منتصف الثمانينيات[٥٥].

٢) تنويع مصادر الدخل: ما زالت دول المجلس وبعد مرور أكثر من ٢٠ عاما من الجهود التنموية التي بدأت مع الارتفاع في أسعار النفط وإيراداته في بداية السبعينيات تعتمد على النفط الخام كمصدر رئيسي لإيراداتها وكمكون أساسي في ناتجها المحلي الإجمالي وفي صادراتها إلى العالم الخارجي، الأمر الذي جعلها تعاني من عجوزات في موازناتها العامة وموازينها التجارية بعد تراجع أسعار النفط الخام منذ منتصف الثمانينيات وحتى الوقت الحاضر. ومن المتوقع أن يؤدي هذا الاعتماد المفرط على النفط كمولد وحيد للنشاط الاقتصادي إلى عدم استفادة هذه الدول من تحرير التجارة الدولية في إطار منظمة الجات ما لم يحدث تصحيح لهياكلها الاقتصادية خلال السنوات القادمة. أما القطاع الصناعي فما زالت مساهمته في اقتصاديات هذه الدول محدود. ففي عام ١٩٩٢ تفاوتت مساهمة الصناعة التحويلية إلى الناتج المحلي الإجمالي في دول المنطقة بين أعلى قيمة لها في البحرين وكانت تساوي ٤ , ١٥٪ وأدنى قيمة لها في عُمان وكانت تساوي ٣ , ٤٪ [٥٦]، علما بأن هذه النسبة قد تفاوتت بين ١٥٪ و٢٥٪ في بقية الدول النامية ووصلت إلى ٥ , ٢٧٪ في الدول الصناعية خلال العام ١٩٩١. لذلك فلا بد لدول المنطقة من إعادة النظر في

54 - Robson, P., The Economics Of International Integration, Third Edition, (George Allen & Unwin), 1987, Pp: 201-208.

55 - Johany, A., Ibid, P126.

٥٦ ـ صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي، ١٩٩٣، ص ٣٧٠.

مسارها التنموي في ضوء تجاربها السابقة وفي ظل المتغيرات العالمية التي تتجه إلى الانفتاح والمنافسة الدولية كما تشهد بذلك اتفاقية الأوروغواي . ولتحقيق ذلك ينبغي على هذه الدول أن تعمل على تنويع هياكلها الاقتصادية وذلك بتقليل اعتمادها على النفط الخام وزيادة نصيب صناعاتها التحويلية في ناتجها القومي وصادراتها. وبما أن هذه الدول تمتلك كميات كبيرة من النفط والغاز الطبيعي فإن ذلك يجعلها أكثر كفاءة من غيرها في انتاج الصناعات النفطية كالبتروكيماويات والتكرير والصناعات الأخرى المرتبطة بالنفط. غير أن نجاح هذه الصناعات لا يعتمد فقط على توافر النفط والغاز وإنما على عدة أمور أخرى أهمها رؤوس الأموال والمهارات البشرية المتطورة والتقنية العالية والقدرة التسويقية نظرا لضيق السوق المحلي. وهذه مقومات لا يمكن لدول المنطقة أن تحصل عليها منفردة وبالأسعار المناسبة التي تجعل منتوجات هذه الصناعات ذات قدرة تنافسية على المستوى العالمي. لذلك فلا بد من أن يكون لهذه الدول موقف تفاوضي موحد حتى تتمكن من توفير كافة المقومات السابقة التي تعتبر أساسية لنجاحها في تنويع هياكلها الاقتصادية وصادراتها والاستعداد لحقبة ما بعد النفط. ولا يفوتنا التذكير بأن ضعف الموقف التفاوضي لدول المجلس كان عاملا رئيسيا في فرض دول كالمجموعة الأوروبية ضريبة قدرها ٥ ,١٣٪ على منتوجات دول المنطقة من البتروكيماويات عام ١٩٨٥. ومن العوامل التي يمكن أن تساعد في تعزيز الموقف التفاوضي لدول المجلس الإسراع في تنفيذ بنود الاتفاقية الاقتصادية الخليجية الموحدة الموقعة بينها عام ١٩٨١ وتعميق دور المؤسسات الإقليمية كالأمانة العامة لدول المجلس والمؤسسات المنبثقة منها واستكمال مؤسساتها التشريعية والقضائية وتزويدها بالموارد البشرية والمادية وإعطائها الصلاحيات اللازمة لقيامها بدور فعال في متابعة وتنفيذ مقررات القيادات السياسية وقد يكون في تجربة دول المجموعة الأوروبية كثير من العبر التي يمكن أن تسترشد بها دول المجلس في تأصيلها لمسارها التكاملي.

٣) تنمية الموارد البشرية: إن المتأمل لتجارب الدول النامية والصناعية على حد سواء يتبين له أن هناك عددا كبيرا من الدول التي استطاعت أن تحقق معدلات مرتفعة وأن تنوع هياكلها الاقتصادية بتركيزها على إعداد العنصر البشري عالي التدريب والتأهيل علما بأن هذه الدول تعاني من شح في مواردها الطبيعية. وفي المقابل هناك دول غنية في الموارد الطبيعية ولكنها أخفقت في تطوير مواردها البشرية مما أدى إلى عدم استفادة قصوى من مواردها الطبيعية، ومن ثم استمرارها في الاعتماد على سلعة أو سلعتين أوليتين في داخلها وصادراتها.

ويتحدد الدور الذي يلعبه العنصر البشري في عملية التنمية الاقتصادية بعدة أمور أهمها

كفاية النظـام التعليمي الداخلية والخارجية. وكفايـة النظام التعليمي هي العلاقة بين مـدخلاته ومخرجاته. فالكفايـة الداخلية تعبر عن قدرة النظام التعليمي على توفير القـوى البشرية المطلوبة (المخرجـات) بأقل تكلفـة ممكنة. وتقـاس هذه الكفايـة بعدة معايـر أهمها: انخفـاض معدلات التسرب وتحصيل المعـارف التقنية وتنمية المهارات والانسجـام مع الأنماط السلوكيـة للمجتمع وغيرهـا. أما الكفـاية الخارجيـة للنظـام التعليمي فتعنـي نجـاح هذا النظـام في توفير المهـارات البشرية الملائمة لكل مرحلة تنموية وبالأحجام المطلوبة[٥٧].

وفي دول مجلس التعاون الخليجي مازالت كفاية النظـام التعليمي متواضعة. فعلى الرغم من التوسـع الكمي في مخرجات هـذا النظام التعليمي وتزايـد حجم الانفاق على المراحـل التعليمية المختلفة خـلال عشرين سنـة ماضيـة إلا أن هذا النظام مـازال يعاني مـن جوانـب قصور كثيرة كسيطـرة التعليم النظـري على التعليـم الفنـي وفصل هـذا الأخير عـن التعليـم العام وارتفـاع معدلات التسرب والـرسوب، وضعـف برامـج محو الأمية، وغيـاب التنسيق بين دوائر الخدمـة المدنية والمؤسسـات التعليمية، وانعـدام الترابط بين المخـرجات التعليميـة والحاجات التنمـوية للقطاعين العـام والخاص، مما أدى إلى ظهور البطـالة بين خريجي الجامعـات ذلك بالإضـافة إلى عدم تمكن هذا النظـام التعليمي وغيره من المؤسسات التربوية كـالأسرة والإعلام في غرس قيم العمل والإنتـاجية في عقـول الناشئـة[٥٨]. ونتيجة لـذلك فـإن هذه الـدول مازالـت تعاني مـن محدودية الكوادر الوطنية المؤهلة في قطاعات استراتيجيـة وهامة لعملية التنمية كالقطاع النفطي وقطاع الخدمات المالية والنقل والاتصالات والكهربـاء والاستشارات الهندسية وأعمال الصيانة وتجارة الجملة والمفرق وخـدمات الكمبيوتر وغيرهـا، الأمر الذي يشير إلى تكدس أغلبيـة أبناء دول المنطقة في المؤسسات الحكومية بوجه عام وفي الأعمال الإدارية بوجه خاص.

إن إعداد الموارد البشرية في دول المجلـس لاتزال دون المستوى الذي يتناسـب مع متطلبات التنمية والانفتـاح وتصحيح الاختـلال السكاني وتـراجع الايـرادات النفطية وتطـوير القطـاع الخاص وهي قضايا محورية ستضطر دول المنطقة أن تواجهها في السنوات القادمة.

لذلك فلا بد لهذه الدول من بلورة استرتيجية شاملـة لتنمية مواردها البشرية اللازمة لتنويع مصادر دخلها فضلا عن تصحيح الاختلال الحالي في تركيبتها السكانية وذلك بزيادة حجم هذه الموارد كما وكيفـا وإيجاد التـوازن المهني والقطـاعـي في تـوزيعهـا. وبما أن المجال لا يتسـع هنـا

57 - Tan, J. and Mingat, A., Education In Asia: Acomparative Study Of Costs and Financing, (World Bank), 1992, Pp: 45-50.

٥٨ ـ عبدالعزيز عبدالله الجلال، تربية اليسر وتخلف التنمية، سلسلة عالم المعرفة ٩١، ص.ص: ١٢٧ ـ ١٢٩.

للحديث عن هذه الاستراتيجية بشيء من التفصيل فإننا سنكتفي بالإشارة إلى أهم مرتكزاتها والتي تشتمل على:

أ) أن هذه الاستراتيجية لا بد أن تكون نابعة من اقتناع تام لدى صانعي القرار في هذه الدول بأن العنصر البشري هو الثروة غير الناضبة التي لا غنى لهذه المجتمعات عنها لتحقيق أمنها وتنميتها في عالم تحكمه المصالح والتكتلات العالمية والصراعات الإقليمية والدولية. وبالتالي فإن العناية بهذا المورد والارتقاء به تربية وتعليما وتدريبا هو السبيل الوحيد لمواكبة هذه الدول لعصرها وحمايتها وحسن استغلالها لمواردها الأخرى وحفاظها على حقوق أجيالها القادمة.

ب) تطوير مستوى التعليم العام بمراحله وزيادة التركيز فيه على التعليم الفني وعلى قيم العمل اليدوي والتأكد من قدرته على تأهيل الطالب لكل من المرحلة الجامعية والتخصصات المهنية أو الانضمام إلى سوق العمل وتأسيس التقنية لتوفير المهارات الفنية المتوسطة خاصة في المجالات العلمية.

ج) تأكيد أهمية التدريب في القطاعين العام والخاص. ففي القطاع العام لا بد من زيادة عدد المعاهد التدريبية ورفع أدائها من خلال التركيز على إعداد المهارات التي لا يمكن توافرها من قبل القطاع الخاص إما لارتفاع تكاليفها أو لتأخر عائدها كالمهارات اللازمة للصناعات النفطية مثلا. وفي هذا الإطار يمكن لهذه الدول أن تستفيد من تجارب ومعارف الشركات العالمية والمنظمات الدولية وتجارب الدول الصناعية وبعض الدول النامية خاصة دول شرق آسيا كسنغافورة والفلبين وماليزيا وكوريا. ولا بد من ربط التدريب في هذه المعاهد بالطلب المتغير للمؤسسات العامة والخاصة على القوى العاملة. بالإضافة إلى ذلك يمكن إشراك القطاع الخاص في عملية التدريب وذلك لأن كثيرا من المؤسسات في هذا القطاع تمتلك التقنية والمهارات الوافدة. وبالتالي فإن مساهمة هذا القطاع في تدريب القوى العاملة المواطنة يمكن تحقيقها من خلال مزيج من التشريعات والحوافز التي تقدمها الدولة لهذه المؤسسات كتغطية بعض تكاليف هذا التدريب وحوافز أخرى. وهذا النوع من التدريب يتركز على المهارات التي يحتاج إليها المتدرب لقيامه بعمله الحالي في المؤسسة الخاصة. غير أن القطاع الخاص يستطيع أن يساهم كذلك في التدريب بصورة أخرى، وذلك من خلال تأسيسه لمعاهد تدريبية تجارية يقوم المتدرب بدفع تكاليف تدريبه فيها أو جزء منها بينما تدفع الدولة الجزء المتبقي. وتشير تجارب بعض الدول النامية كالهند وراس وبنغلاديش وتايلاند إلى أن خريجي هذه المعاهد التدريبية

التجارية يتمتعون بقبول واسع في القطاع الخاص.

د) لا بد أن تتبنى المنطقة القوانين الصارمة لاستيراد العمالة خاصة في القطاعين الخاص والمنزلي والتأكد من تطبيق هذه القوانين على جميع شرائح المجتمع من غير إخلال بالمتطلبات التنموية الفعلية للقطاعات الاقتصادية. ولا بد من تعضيد هذه القوانين بحملة إعلامية لتوعية جميع فئات المجتمع بالآثار الثقافية والأمنية والاقتصادية للاعتماد المفرط على العمالة خاصة تلك التي لا تربطها بأبناء المنطقة روابط تاريخية وثقافية ولغوية.

هـ) تشهد تجارب كثير من الدول المعاصرة أن الموارد البشرية يمكن الارتقاء بها باستيعاب بعض القوى العاملة المهاجرة من خلال التجنيس الانتقائي مع الحرص على عدم تشويه النسيج الاجتماعي والقيمي والحضاري للدولة أو الدول المستوعبة لهذه القوى العاملة. وقد لجأت أغلب دول المجلس إلى هذا الرافد خلال الحقب الزمنية السابقة غير أن معايير التجنيس لم تكن دائما خاضعة للاعتبارات السابقة خاصة نوعية الموارد البشرية من حيث المؤهلات العلمية والخبرة العملية.

و) وأخيرا لا بد من إيجاد نظام عام للحوافز يهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المتعلقة بتنمية الموارد البشرية لدول المنطقة كزيادة معدلات نمو أبناء دول المنطقة والإقبال على التخصصات العلمية وقبول الأعمال اليدوية وتهذيب الأنماط الاستهلاكية المفرطة وتشجيع الادخار ومكافأة المتميز ومحاسبة المقصر.... الخ.

٤) ترشيد النفقات العامة: تعاني أغلب دول المجلس منذ بداية حقبة الثمانينيات من عجوز في موازناتها العامة وذلك نتيجة لتراجع أسعار النفط وإيراداته خلال الحقبتين الماضيتين من غير أن يواكب هذا التراجع تراجعا مكافئا في النفقات العامة لهذه الدول. ولا شك في أن هذا العجز له انعكاسات سلبية على التنمية الاقتصادية لهذه الدول لأنه يؤدي إلى تآكل الاستثمارات الخارجية وانخفاض الاحتياطات وظهور العجز في الميزان التجاري والوقوع في مصيدة الديون الخارجية وهذه تؤدي بدورها إلى تراجع النمو الاقتصادي وإضعاف فرص هذه الدول في تصحيح هياكلها الاقتصادية خاصة وأن هذا العجز هو نتيجة لارتفاع النفقات الجارية وليست الاستثمارية التي تساعد على توسيع الطاقة الانتاجية وزيادة النمو الاقتصادي في المستقبل. ونظرا لعدم توقع حدوث تغيرات جذرية في إيرادات هذه الدول خلال السنوات القادمة بسبب استقرار أسعار النفط دون ٢٠ دولارا للبرميل[٥٩] فإن العبء الأكبر في علاج

٥٩ ـ لمزيد من التفاصيل حول التوقعات المتعلقة بأسعار النفط أنظر: يوسف خليفة اليوسف، «عجز الموازنة العامة في دولة الإمارات العربية المتحدة وطرق علاجه»، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد السبعون، يوليو ١٩٩٣، ص.ص: ٩٧ ـ ١٠٣.

الموازنة لا بد أن يتركز على جانب النفقات العامة وذلك بإعادة النظر في الأمور التالية:

أ) الانفاق العسكري: تمثل النفقات العسكرية عبئا كبيرا على الموازنات العامة لدول المجلس. فعلى سبيل المثال كانت النفقات العسكرية لهذه الدول خلال الفترة ١٩٨١ ـ ١٩٩٠ هي على النحو التالي: السعودية ٦٨٨٥٢٢ مليون ريال سعودي، الإمارات ٦٦٢٧٥ مليون درهم، الكويت ٣٦٣٦ مليون دينار، عمان ٦٠٤٤ مليون ريال عماني، البحرين ٩ ,٦٩٨ مليون دينار بحريني[٦٠]. وقد كانت نسبة الإنفاق العسكري إلى الإنفاق على التعليم والصحة معا خلال العام ٩٠/ ١٩٩١ تساوي ٨٨٪ في الكويت و٤١٪ في البحرين و١٩٢٪ في قطر و٤٤٪ في الامارات و١٥١٪ في السعودية و٢٩٣٪ في عمان[٦١]. ولا شك أن هذا الحجم من الإنفاق العسكري يمثل اختلالا في توجيه الموارد في دول مازالت تعتمد على مصدر واحد للدخل وتعاني من عجوز متزايدة في موازناتها العامة وموازينها التجارية وتعتمد على العالم الخارجي في الحصول على أغلب حاجاتها من السلع الاستهلاكية والوسيطة والرأسمالية والمهارات البشرية خاصة وأن هذا الإنفاق لا يولد أدنى نشاط اقتصادي في هذه الدول ولم يحقق الأمن المنشود كما تشهد بذلك عملية احتلال العراق للكويت.

لذلك فإن دول المجلس مطالبة اليوم أكثر من أي وقت مضى ببلورة مفهوم شامل للأمن يقلل من نفقاتها العسكرية ويحقق لها استقرارا فعليا. وهذا المفهوم الشامل يقوم في اعتقادنا على مجموعة من المرتكزات أهمها ما يلي:

أولا: قيام جيش موحد يكون على مستوى من التدريب والتسليح ويعضد بالتجنيد الإجباري لجميع أبناء المنطقة وتوضع له الضوابط التي تجعله بعيدا عن الخلافات السياسية وأداة حماية واستقرار لجميع دول المنطقة بدل أن يكون وسيلة لسيطرة دولة على أخرى.

ثانيا: تعميق الانتماء لدى أبناء المنطقة وذلك بتحقيق المشاركة السياسية وتأكيد استقلالية القضاء وحرية الصحافة وتأكيد دور هذه المؤسسات وغيرها في بلورة القرارات الهامة التنموية منها والأمنية. وهذه الخطوات ستؤدي في اعتقادنا إلى ترشيد القرارات في هذه الدول على كافة المستويات بما في ذلك كيفية استخدام الجيش الموحد، وستساعد على تقوية الجبهة الداخلية التي تعتبر شرطا أساسيا في ردع الأطماع الخارجية.

---

60 - SIPRI, Year Book Of World Armaments And Disarmaments, (Oxford University Press), 1981, 1991, Pp: 164-165.

61 - United Nations Development Programme, Human Development Report, 1994, P170.

ثالثا: بعد قيام الجيش الموحد وتقوية الجبهة الداخلية تستطيع هذه الدول أن تعقد التحالفات مع من شاءت ومتى ما شاءت للحفاظ على أمنها ولكن تحالفاتها ستكون هذه المرة من مركز قوة.

وأخيرا: إن الموقف التفاوضي القوي الذي سينتج عن الخطوات السابقة سيؤهل هذه الدول التي تعتبر أسواقا رئيسية لمنتوجات الدول الصناعية المدنية والعسكرية لأن تطالب هذه الأخيرة بإقامة بعض هذه الصناعات في المنطقة وذلك لتدريب الطاقات المحلية وزيادة القيمة الإضافية المتولدة محليا ونقل التقنية للنشاط الاقتصادي المحلي كما حصل في بعض دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية.

ب) أساليب الموازنة العامة: إن أنماط الموازنة المعمول بها في دول المجلس هي من النوع المعروف بموازنة البنود وهو نوع بسيط يركز على نوع بنود الإنفاق بدل أسباب الإنفاق وعلى المدخلات بدل المخرجات ويعتمد على المساومات والضغوط السياسية بسبب افتقاده للأهداف والبرامج التي يقوم على أساسها تخصيص الموارد. كما ويقلل هذا النوع من أنواع الموازنة فرص قيام مشروعات جديدة وذلك لصالح المشروعات القائمة. وبالتالي فإن ترشيد الإنفاق في هذه الدول يتطلب اعتماد واحد أو أكثر من أساليب الموازنة الأكثر تطورا كميزانية البرامج والأداء والتخطيط والبرمجة والميزانية الصفرية[٦٢]. ويعتمد النجاح في الأخذ بهذه الأنماط المتطورة على عدة أمور من أهمها وجود العنصر البشري عالي التدريب وتوافر قاعدة للبيانات وتأصل دور العمل المؤسسي. ولقد نجحت عملية تطبيق بعض هذه الأنماط في بعض الدول النامية إلى حد كبير وفشلت في دول أخرى، الأمر الذي يحتم على دول المنطقة أن تبدأ باستيعاب تجارب الدول الأخرى لمعرفة أسباب النجاح والأخذ بها ومعرفة أسباب الفشل وتجنبها.

ج) الدعم الحكومي: تقوم دول المجلس بدعم كثير من السلع والخدمات الأساسية كالصحة والتعليم والكهرباء والماء والوقود والهواتف وبعض السلع الغذائية. ففي عام ١٩٨٨ تفاوتت نسبة الدعم المقدمة لاستهلاك الماء بين ٥,٣٤٪ في عُمان و٥,٧٨٪ في السعودية. أما بالنسبة للكهرباء فقد تفاوتت نسب الدعم للعام المذكور بين ٥,٣٨٪ في عُمان و٢,٨٤/ في السعودية[٦٣]. أما بقية الخدمات كالتعليم والصحة فإنها تقدم مجانا أو مقابل رسوم اسمية لا تمثل شيئا بالنسبة لتكلفتها الفعلية. وعلى الرغم من أهمية الدعم لبعض هذه السلع والخدمات

---

٦٢ ـ يوسف خليفة اليوسف، مرجع سابق، ص.ص: ٨٣ ـ ٨٨.

63 - Chopra, R., "Cost Recovery In Social Services And Utilities In The GCC Countries, Roundtable On The Coordination Of Fiscal Policies In The GCC Countries, Abu-Dhabi, Feb 3-5, 1991, P79.

لاعتبارات تنموية واجتماعية إلا أن هذا الدعم ينتج عنه كثير من الهدر وسوء الاستخدام لهذه الخدمات وبخاصة استهلاك الماء والكهرباء وذلك بالإضافة إلى أنه يزيد من عجوزات الموازنة العامة التي تعاني منها دول المجلس منذ بداية الثمانينيات. ولا شك في أن ارتفاع المدخولات ونمو حجم السكان واستمرار الدعم تعني زيادة الطلب الذي يؤدي بدوره إلى تزايد الإنفاق الحكومي وارتفاع حجم الدعم. فعلى سبيل المثال أدى دعم الماء وهو من الموارد النادرة في دول المجلس إلى ارتفاع الاستهلاك في هذه الدول. فقد ارتفع استهلاك الماء في البحرين بنسبة ٥٠٪ خلال الفترة ١٩٧٩ ـ ١٩٨٣.

وفي السعودية زاد الاستهلاك ثلاثة أضعاف ما بين عام ١٩٨٠ ـ ١٩٨٥ وكذلك كان الوضع في بقية دول المجلس. ولقد أدى هذا الارتفاع في استهلاك الماء خاصة في مجال الري إلى تزايد النفقات الحكومية لتوفير الماء في كل المصادر وعلى رأسها تحلية ماء البحر ذات التكلفة العالية حتى إن الاستثمارات في قطاعي الماء والكهرباء للسنوات ١٩٨٤ ـ ١٩٨٩ كانت تمثل في المتوسط حوالي ٣٢٪ من اجمالي النفقات الاستثمارية في دولة الإمارات العربية المتحدة[٦٤]. لذلك فإن ترشيد استخدام هذه السلع والخدمات بالتالي تقليل النفقات الحكومية يحتمان على دول المنطقة البدء في التقليل التدريجي لهذا الدعم في السنوات القادمة مع الأخذ في الاعتبار ظروف ذوي الدخل المحدود والتأكد من أن الزيادة في تكلفة هذه السلع والخدمات يتم تطبيقها على الجميع حتى لا تولد هذه السياسة الاقتصادية الهامة ميتة.

د) الضرائب: بالإضافة إلى الوسائل السابقة لمعالجة التحديات التنموية لدول المجلس قد تلجأ هذه الدول إلى فرض الضرائب التي ستؤدي إلى زيادة إيرادات حكومات هذه الدول وتخفيف حدة العجوزات في موازنات العامة ذلك بالإضافة إلى مساعدتها على ترشيد السلوك الاستهلاكي التبذيري الذي أصبح من أهم مظاهر هذه المجتمعات منذ بداية الطفرة النفطية في منتصف السبعينيات. غير أنه لا بد من التأكيد على أن فرض نظام ضريبي في هذه الدول لا بد أن يكون مسبوقا بدراسات مستفيضة وعند إقراره لا بد كذلك من التدرج في تطبيقه والتأكد من أنه يتصف بالكفاءة والعدل والبساطة حتى يسهل الأخذ به[٦٥]. ولا شك في أن فرص نجاح هذا النظام الضريبي وتقبل أفراد المجتمع له سيكون أكبر في حالة اسناده ببعض الإصلاحات الأخرى كتأصيل المشاركة السياسية وما تعنيه هذه المشاركة من ترشيد عملية اتخاذ

64 - CHOPRA, R., Ibid, PP: 73-75.

65 - Goodge, R., Government Finance In Developing Countries, (The Brookings Institution), 1984, P99.

القرارات وزيادة كفاءة استغلال موارد المجتمع[٦٦].

٥) تطوير القطاع الخاص: تؤكد تجارب الدول الصناعية والنامية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية أن الدول التي تأسس فيها قطاع اقتصادي خاص بجانب القطاع العام قد نجحت في تحقيق تنمية فعلية تمثلت في تصحيح هياكلها الاقتصادية واستيعابها للتقنية المعاصرة وتطور مهاراتها البشرية وزيادة مستوى رفاهها الاقتصادي، بينما لم تتحقق النتائج نفسها في تلك الدول التي اعتمدت كليا على القطاع العام كما حصل في دول المعسكر الاشتراكي سابقا. ولا شك في أن القطاع الخاص المتطور يستطيع أن يلعب دورا فعالا في عملية التنمية وذلك بتقليل الأعباء المالية للدولة ورفع كفاءة استغلال الموارد وتحسين نوعية السلع والخدمات واكتساب التقنية المتطورة واستقطاب رؤوس الأموال وتدريب الطاقات البشرية والمساعدة على تطوير الأسواق المالية[٦٧]. ولكن القطاع الخاص في دول المجلس لا يزال ضعيفا ومجزأ ومعتمدا بدرجة كبيرة على القطاع العام ومازالت مساهمته في النشاطات الإنتاجية وفي توظيف الطاقات وتدريبها محدودة. لذلك فإن مساهمة هذا القطاع في تنمية اقتصاديات هذه الدول لا بد أن يمهد لها بتطوير هذا القطاع نفسه. ولن تكون عملية تطوير هذا القطاع سهلة خاصة إذا تذكرنا أن هذه الاقتصاديات هي اقتصاديات صغيرة ومفتوحة وتعاني من صغر حجم القاعدة الإنتاجية ومحدودية حجم السوق وندرة المهارات البشرية وانخفاض مستوياتها التعليمية والتدريبية ذلك بالإضافة إلى تواضع نوعية بنيتها الأساسية. وعلى الرغم من أن التخصيصية (نقل ملكية أو إدارة المؤسسات العامة إلى القطاع الخاص) تعتبر خطوة هامة وأساسية في تطوير القطاع الخاص إلا أنها غير كافية وحدها. فبالإضافة إلى التخصيصة يعتمد تطور القطاع الخاص على تبني هذه الدول التدريجي لمجموعة من السياسات الاقتصادية الكلية التي تهدف إلى تجنب الاختلالات في الموازنات العامة والموازين التجارية وتحقق استقرارا في المستوى العام للأسعار وتزيل التشوهات في أسعار عناصر الانتاج (الأجور وأسعار الفائدة وأسعار السلع والخدمات) وتشجع الادخار والاستثمار وتشتمل على سياسات تجارية تساعد على المنافسة ورفع كفاءة استغلال الموارد بالإضافة إلى سياسة لسعر الصرف تتصف بتشجيع الصادرات النفطية وغير النفطية ولا تعيق حرية الاستيراد[٦٨]. والتخصيصية لا بد أن تكون كذلك تدريجية ومبنية على دراسات واضحة خاصة فيما يتعلق

---

٦٦ ـ يوسف خليفة اليوسف، مرجع سابق، ص ٩٥.

67 - Adam, C., et al, Adjusting Privatization: Case Studies From Developing Countries, (Ian Randle Publisher), 1992, Pp) 16-28.

68 - Shirley, M. And Nellis, J., Public Enterprise Reform: The Lessons Of Experience, EDI Studies, (World Bank), 1991, PP: 5-15.

بأهدافها وآلياتها وآثارها وكيفية التعامل مع هذه الآثار. فعلى سبيل المثال قد يؤدي التخصيص لبعض مؤسسات القطاع العام إلى ظهور بطالة بين المواطنين الذين لا تؤهلهم مهاراتهم الحالية للعمل في القطاع الخاص مما يتطلب إعادة تدريبهم بالتنسيق بين القطاعين العام والخاص. وإذا اشتملت التخصيصية على بعض المؤسسات الخدمية كالكهرباء والماء والصحة والتعليم فإن ذلك يعني ارتفاع التكلفة التي تقدم بها هذه الخدمات وهذا أمر له انعكاسات اجتماعية وسياسية لا بد من أخذها في الاعتبار. وقد تؤدي التخصيصية كذلك إلى عودة الشركات الأجنبية إلى بعض القطاعات الاقتصادية الاستراتيجية كالنفط نظرا للدور الذي يمكن أن تلعبه هذه الشركات في تمويل هذه الصناعات وتوفير التقنية والأسواق اللازمة لنجاحها مما يعني أن هذه الشركات قد تؤثر على طبيعة السياسات النفطية لهذه الدول في السنوات القادمة.

خاتمة

لقد حاولنا في الفترات السابقة تفتيح بعض الآفاق المتعلقة بانضمام دول مجلس التعاون الخليجي إلى منظمة الجات (منظمة التجارة الدولية ابتداء من عام ١٩٩٥) وذلك بتسليط الأضواء على الفرص التي تتيحها العضوية في هذه المنظمة والشروط الواجب توافرها للإستفادة من هذه الفرص. ففي الجزء الأول تعرضنا لبعض المفاهيم الأساسية المتعلقة بنشأة وأهداف وآليات منظمة الجات. أما الجزء الثاني فهو محاولة لتقويم أداء هذه المنظمة منذ تأسيسها في أواخر الأربعينيات وحتى توقيع اتفاقية الأوروغواي في بداية عام ١٩٩٤. ولقد اتضح لنا من هذا التقويم أن نتائج جولات المفاوضات السابقة في إطار منظمة الجات لم تكن دائما تحكمها بنود المنظمة بقدر ما يحكمها الموقف التفاوضي للدولة العضو والذي ينبع من القوة الاقتصادية وغير الاقتصادية لهذه الدولة. وفي الجزء الثالث قمنا بتحليل نتائج اتفاقية الأوروغواي التي تعد أحدث وأشمل جولات المفاوضات التي تمت تحت مظلة منظمة الجات وحاولنا استشراف أهم آثارها على اقتصاديات دول المجلس. وقد اتضح لنا أنه في ظل المعطيات الاقتصادية الحالية لدول المجلس ستكون هذه الآثار سالبة في الغالب. لذلك انتقلنا في الجزء الرابع والأخير من الورقة للحديث عن أهم الشروط التي ينبغي لدول المجلس أن تعمل على تحقيقها خلال السنوات القادمة لتقليل خسائرها في المدى القصير وتعظيم منافعها في المديين المتوسط والطويل.

المراجع العربية

ـ التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٩٣، صندوق النقد العربي.

ـ عبدالعزيز عبدالله الجلال، تربية اليسر وتخلف التنمية، سلسلة عالم المعرفة ٩١، ١٩٨٥، ص.ص: ١٢٧ ـ ١٢٩.

ـ يوسف خليفة اليوسف، عجز الموازنة العامة في دولة الإمارات العربية المتحدة وطرق علاجه، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد السبعون، يوليو ١٩٩٣، ص.ص: ٧٥ ـ ١١٣.

المراجع الأجنبية

1- Abdul-Rahman, A. "Coordination of Revenues Policies of The GCC towards a Unified External Tariff, "Roundtable on The Coordination of Fiscal Policies in the GCC Countries, Abu-Dhabi, Feb 3-5,1991.

2- Adam, C et al, Adjusting Privatization: Case Studies From Developing Countries, (Ian Randle Publisher, 1992).

3- Batra, R., The Myth Of Free Trade: A Plan for America's Revival, (Charles Scribner's Son's, 1993).

4- Bhagwati, J., Protectionism, (The Mit Press, 1988).

5- Bovard, J., The Faire Trade Fraud, (St. Martin's Press, 1991).

6- Carbaugh R J. International Economics, Fourth Edition. (Wasdworth Publishing Company, 1992).

7- Chopra, R., "Cost Recovery in Social Services and Utilities in the GCC Countries, Roundtable on the Coordination of Fiscal Policies in the GCC Countries, Abu-Dhabi, Feb. 3-5,1991.

8- Cline, W R., The Future of World Trade in Textiles and Apparel, (Institute Of International Economics, Washington. D.C, 1990).

9- Dillon P. et al, "Assessing the Usefulness of International Trade Theory For Policy Analysis", In J.S Odell and T. Willett (Ed) International Trade Policies (The University Of Michigan Press, 1993).

10- Evans, P And Walsh, J., The EIU guide to the new GATT (The Economist Intelligence Unit, 1994).

11- GATT, News of the Uruguay Round,1994.

12- GATT, Focus: GATT Newsletter, Dec.1993.

13- Graham, TR., "Global Trade: War and Peace", Foreign Policy, 50, (Spring 1983).

14- Goodge, R, "Government Finance in Development Countries, 1984 (The Brookings Institutions).

15- Hamillton, C And Whalley, J., "Safeguards", In Jeffry J. Schott (Ed) Completing the Uruguay Round (Institute Of International Economics, 1990).

16- Hertel, T W., et al., "Reforming the European Community's Common Agricultural Policy: Who Stands To Gain? In Deardrof And Stern (See Above).

17- Human Development Report 1994 (Oxford University Press, 1994).

18- Ingram J C. And Dunn, JR. R, International Economics, Third Edition (John Wiley & Sons, Inc, 1993).

19- Jackson, J H., "Reflections On Restructuring The GATT", In Jeffry.

20- Johany, A. et al., The Saudi Arabia Economy (Croom Helm, 1986).

21- Krueger, A O., Economic Policies at Cross-purposes (The Brookings Institution, Washington. D.c, 1993).

22- Maskus, K E and Konan, D E., "Trade-related Intellectual Property Rights: Issues and Exploratory Results", In Alan V. Deardorf and Robert M. Stern (Ed) Analytical and Negotiating Issues in the Global Trading System (The University Of Michigan Press, 1994).

23- Oxely, A., The Challenge Of Free Trade (St. Martin's Press, 1990).

24- Riddle, D I., Service-led Growth: The Role Of The Service Sector In

World Development (Praeger, 1986).

25- Robson, P., The Economics Of International Integration, Third Edition, (George Allen & Unwin, 1987).

26- Schott, J J., More Free Trade Areas? (Institute Of International Economics, 1989).

27- Schott, J J., (Ed) Completing The Urugway Round (Institute Of International Economics, 1990).

28- Shirley, M and Nellis, J., Public Enterprise Reform: The Lessons Of Experience, EDI Studies (The World Bank, 1991).

29- Stanislaw, J And Yergin, D., "Oil: Reopening The Door", Forein Affairs (Sep/oct 1993).

30- Tan, J and Mingat, A., Education In Asia: A Comparative Study Of Costs And Financing (The World Bank, 1992).

31- Trela, I And Whalley, J. "Global Effects of Developed Countries Trade Restrictions On Textiles and Apparel, Economic Journal, Vol 100, (Dec 1990), Table:4.

32- Viravan, A. et al, Trade Routes To Sustained Economic Growth (Macmillan Press, 1987).

33- World Development Report 1986, The World Bank (Oxford University Press).

34- World Development Report 1987, The World Bank (Oxford University Press).

35- World Economic Outlook (IMF, May 1994).

36- Year Book Of World Armament and Disarmament, (SIPRI), Oxford University Press, 1981-1991.